مدرسة العليا للتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص:تسير وتنظيم المؤسسات

الموضوع:

دور الحوكمة المحلية في ترشيد النفقات العمومية
دراسة حالة بلدية واد العلايق

من إعداد الطالبة:
حسني نور الهدى

تحت إشراف الأستاذ :
سبوعة عبد العزيز

السنة الجامعية:2019_2020

الشكر و التقدير

أولا أتقدم بالشكر الجزيل إلى الله عز وجل الذي انعم علينا بإتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف سبوعة الذي تعب جدا في الإشراف على مذكرتي

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل موظفي والأعوان العاملين ببلدية واد العلايق دون الاستثناء.

الإهداء

إلى مالئة البسمة أمي الغالية أدام الله عليها صحتها ورعاها.

إلى سندي أبي العزيز حفظه الله و أطال في عمره.

إلى شركائي في الحياة إخوتي الأعزاء حفظهم الله ورعاهم.

إلى كل العائلة الكريمة، و كل صديقاتي اللواتي وقفن بجانبي إلى يومنا هذا.

إلى كل من شجعني و ساعدني في مشواري و لو بكلمة طيبة.

الملخص:

تعد الحوكمة المحلية من ابرز من ابرز واهم الموضوعات على مستوى المؤسسات العمومية وذلك لما لها دور كبير في ترشيد النفقات العمومية، لذالك بات من الضروري التعاطي بجدية ووعي مع مفهوم الحوكمة المحلية وخلق الإطار المناسب لوضعه في حيز التنفيذ،

وسنحاول من حلال هذا البحث دراسة موضوع**" دور الحوكمة المحلية في ترشيد النفقات العامة"**، والإشكالية العامة**"إلى أي مدى تساهم الحوكمة المحلية في ترشيد النفقات العمومية"**،

وقد جاء الموضوع في فصلين خصص الفصل الأول للإطار النظري للحوكمة المحلية، أما الفصل الثاني فقد خصص للإطار النظري لترشيد النفقات العامة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المحلية، النفقات العمومية

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
الشكر و التقدير	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول و الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة	أ-ب-ت-ث
الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة المحلية	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفهوم الحوكمة المحلية	3
المطلب الأول:تعريف الحوكمة وأطراف عمليتها	3
المطلب الثاني:نشأة وتعريف الحوكمة المحلية	7
المطلب الثالث:مميزات معايير الحوكمة المحلية	12
المبحث الثاني:أبعاد ومكونات الحوكمة المحلية	16
المطلب الأول:مكونات الحوكمة المحلية	16
المطلب الثاني:أبعاد الحوكمة المحلية	19
المطلب الثالث:أهمية وتحديات الحوكمة المحلية	20
المبحث الثالث: الانتقال للحوكمة المحلية والمشاكل التي واجهتها	24
المطلب الأول: التحول نحو الحوكمة المحلية	24
المطلب الثاني: الإشكالية التي واجهت الحوكمة	25
المطلب الثالث: أهداف الحوكمة المحلية	27
خاتمة الفصل الأول	29
الفصل الثاني:ترشيد النفقات العامة	31
تمهيد	32
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنفقات العامة	33
المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة	33
المطلب الثاني: نشأة وتطور النفقات العامة	35
المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة	37
المبحث الثاني: ماهية ترشيد النفقات العامة	40
المطلب الأول: مفهوم ترشيد النفقات العامة	40
المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم ترشيد النفقات العامة	42
المطلب الثالث: عوامل نجاح ترشيد النفقات العامة وظاهرة تزايده وترشيده	43
المبحث الثالث: المراحل العملية في النفقات العامة	46
المطلب الأول: أثار النفقات العامة وأهدافها	46
المطلب الثاني: مراحل تنفيذ النفقات العامة	50
المطلب الثالث: علاقة الحوكمة المحلية بترشيد النفقات العامة	51
خلاصة الفصل الثاني	52

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة	06
02	يمثل مكونات الحوكمة المحلية	18
03	يمثل أهم التحديات التي واجهت الحوكمة المحلية	23
04	يمثل أثار النفقات العامة	48

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

عرفت أنظمت الإدارة المحلية في العالم بالتوازي مع تغيير أنظمة الحكم وميلها إلى إشراك الفواعل المجتمعية في العملية السياسية وإدارة شؤون الدولة والمجتمع تطورات كبيرة، بإشراك كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص في ظل شفافية وكفاءة وفعالية ومساءلة ومحاسبة، وفي الجزائر تسعى السلطة إلى إصلاح الجماعات المحلية وهو ما تجلى في إصدار قانون البلدية والولاية الجديدين.

ظهرت تغيرات جذرية في أواخر القرن العشرين في كافة الأصعدة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البيئة العالمية وظهور فلسفة جديدة في إدارة شؤون الدولة الحديثة وكنتيجة للتطورات التي شاهدتها دول العالم اليوم والتي انعكست على دور الدولة ثم الانتقال إلى الاستخدام المكثف للحوكمة المحلية كنوع من أنواع الحاكمية عن حسن تسيير الإدارة وجدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع وأفراده على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم مع وجود أدوات المراقبة والمحاسبة واليات فعالة لاتخاذ القرارات المؤثرة في حياة الأفراد.

فبظهور الحوكمة ودخولها ميدان السياسة من جهة، وتسيير الجماعات المحلية من جهة أخرى، حظيت باهتمام المفكرين من مختلف حقوق المعرفة ولتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية فهي تعمل على مجموعة من الآليات لتحقيق ذلك من بينها المساءلة والمحاسبة والشفافية، العدالة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، كفاءة وفعالية الحكومة، وجودة الإجراءات، ومحاربة الفساد، وغيرها، والتي مكنت المواطن والجهات المسؤولية بالقيام بدورها على المستوى المحلي بشكل سليم كفئ.

الحوكمة عبارة عن مصطلح تم البدء في استخدامه مع بداية عقد التسعينات حيت تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في المراحل الأخيرة من عقد التسعينات وأصبح شائع الاستخدام من قبل خبراء الإدارة وبشكل خاص من قبل المنظمات الدولية.

كما أن فكرة ومنهجية الحوكمة غدت في العقود الثلاث الأخيرة من القرن الماضي على قدر كبير من الأهمية سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء لتحقيق طموحات المواطنين فيها لتوفير التنمية الشاملة والمستدامة لذا أصبح التزام الدول النامية بمنهجية الحوكمة الجيدة أمرا في غاية الأهمية، لما ينطوي عليه ذلك من تكامل ادوار الإدارة الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

ويعبر مفهوم الحوكمة بشكل عام كمجموعة من الإجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه المنظمات والتحكم بها، بحيث يتضمن الإطار العام للحوكمة تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف، إضافة إلى أنها يعمل على بلورة وإرساء قواعد وإجراءات صناعة القرار في التسيير.

ويستند نظام الحوكمة الجيد إلى تحقيق مستوى الأمثل من الفحص والضبط والرقابة المتوازنة وتضمين خطوط التواصل الداخلية والخارجية، ذات الفاعلية، بالإضافة إلى تعزيز ثقافة المسؤولية والمساءلة من خلال وضع وتطوير نظام للقياس والتقييم.

1.إشكالية البحث: مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم الحوكمة المحلية في ترشيد النفقات العمومية ؟

للإجابة عن هذا السؤال الرئيسي ينبغي الإجابة عن جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما لمقصود بالحوكمة المحلية وما هي معاييرها وفيما تمثلت هاته المعايير ؟
2. فيما تمثل الإطار لمفاهيمي للنفقات العامة ؟
3. كيف يتم ترشيد النفقات العمومية من قبل الحوكمة المحلية ؟

2. الفرضيات:

1. ترشيد النفقات شرط ضروري لتحقيق الحوكمة المحلية.
2. لتحقيق التنمية المحلية يمر عبر عقلنة النفقات العمومية في التسيير.
3. الحوكمة المحلية هي انعكاس للحكم الراشد.

3.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في موضوعنا أن الحوكمة المحلية وتأثيرها على ترشيد النفقات العمومية في أن: تعتبر الحوكمة المحلية من أهم المواضيع التي لقيت اهتماما في ميدان الإدارة.

4.أسباب اختيارنا للموضوع:

جاء اختيارنا لهذا الموضوع من خلال:

1. إدراكنا لمدى أهمية موضوع النفقات العامة وترشيدها.
2. الرغبة في التعرف على مصطلح الحوكمة المحلية والنفقات العمومية.
3. تنمية المعرفة الذاتية حول الموضوع أعلاه.
4. الرغبة في الإصلاح وتطبيق مفهوم الحكم في الدولة.

5.أهداف الدراسة:

معرفة دور الحوكمة المحلية في ترشيد النفقات العمومية للإدارات.

1. التعرف على بعض المفاهيم منها الحوكمة المحلية والنفقات العمومية.
2. إبراز دور الحوكمة المحلية في معرفة كيفية صرف النفقات العمومية والحرص على تخفيضها من خلال التسيير العقلاني لها.
3. التعرف على رشادة التسيير في النفقات.
4. التعرف على علاقة المتداخلة بين الحوكمة والنفقات في الدولة.

6.محددات الدراسة:

1. المحددات الموضوعية: تتمثل في دور الحوكمة المحلية في ترشيد النفقات العمومية.
2. المحددات المكانية: دراسة حالة بلدية واد العلايق.

3. المحددات الزمنية: في الجانب الزمني قمنا

7.منهجية البحث:

للإجابة على مشكلة البحث واختبار صحة الفرضيات. انطلقت الدراسة من ملاحظة المشكلة وصياغتها في شكل علاقة مع المتغيرين المدروسين وهما الحوكمة المحلية والنفقات العامة. حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري الذي يصف ويفسر الظواهر تفسيرا مفصلا.

8.تقسيمات البحث:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم إتباع خطة تتضمن ثلاثة فصول. حيث خصصنا فصلين للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي وتتمثل الخطة ما يلي:

الفصل الأول: المتمثل في الإطار النظري للحوكمة المحلية حيث من خلالها تم التطرق إلى مفهوم الحوكمة المحلية ومميزاتها ومكوناتها. والتعرف إلى كيفية الانتقال الحوكمة المحلية والإشكالية التي واجهتها.

الفصل الثاني: المتمثل في الإطار ألمفاهيمي للنفقات العمومية وتقسيماتها وعوامل نجاح ترشيد النفقات العمومية وأثارها وأهدافها وكذا معرفة العلاقة بين الحوكمة المحلية والنفقات العمومية.

الفصل الثالث: خصص للجانب التطبيقي حيث اخذ نظرة حول بلدية واد العلايق، ثم تحديد أدوات المستعملة في الدراسة وحدود الدراسة، ثم القيام بتشخيص الواقع العملي.

9.صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهت انجاز هذه الدراسة:

1. امتناع الهيئات الإدارية عن منح الإحصائيات والأرقام المتعلقة بالفساد ومؤشرات الحوكمة المحلية في الجزائر وعدم تقديم هذه الهيئات التسهيلات اللازمة لذلك.
2. نقص الدراسات التي تناولت آليات تطبيق الحوكمة المحلية في الجماعات المحلية من جهة وواقع الفساد في الجماعات المحلية من جهة أخرى بفعل تواصل التخوف من دراسة هذا الموضوع واعتباره خطا احمرا لا يمكن تجاوزه، واقتصار الدراسات المتوفرة على سرد للنصوص القانونية المتوفرة.

10.الدراسات السابقة:

1. نصر الدين لبان."دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة". رسالة ماجستير في العلوم السياسية. تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية.2012.

2. خويدر نصيرة.خلوفي أحلام."الحوكمة المحلية". مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص قانون الجماعات المحلية والهيئات الإقليمية.2013/2012.

الفصل الأول:الإطار النظري للحوكمة المحلية

تمهيد:

إن موضوع الحوكمة المحلية من المواضيع الحساسة الذي ظهر بعد الأزمات المالية التي عرفها العالم في الآونة الأخيرة، باعتبارها عنصر أساسي يقوم بتنظيم العلاقة بين الأطراف الرئيسية في الشركة، فهي تهدف إلى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة من خلال مجموعة من القواعد فهي عبارة عن عملية تكميلية لإدارة وتسيير الدولة.

وتعتبر الحوكمة المحلية من المواضيع المهمة وذلك بفضل تعدد آلياتها وارتباطها بظواهر حديثة وباعتبارها وسيلة فعالة في الدولة. ومن خلال إشراك المجتمع المدني وجميع المواطنين، ولا يمكن إرساء نظام الحوكمة المحلية إلا بتوفر بيئة ملائمة لها وفواعل سياسية واجتماعية والقيام بتوعية المواطنين.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث كل مبحث يتناول ثلاث مطالب في المبحث الأول مفهوم الحوكمة المحلية والمبحث الثاني أبعاد ومكونات الحوكمة المحلية وفي المبحث الثالث الانتقال للحوكمة المحلية والمشاكل التي واجهتها.

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة المحلية

تشير الدراسات إلى عدم اتفاق الباحثين حول تعريف محدد أو ترجمة لمصطلح corporate gouvernance والذي ترجم إلى الفرنسية gouvernement حيث يرى البعض تسميتها حوكمة ويرى البعض الأخر تسميتها الإدارة الرشيدة أو الإدارة الحكيمة ويرى آخرون تسميتها الإجراءات الحاكمة. سنتطرق في هدا المبحث إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالحوكمة وأطرافها أما فيما يخص المطلب الثاني فهو يتحدث عن نشأة وتعريف الحوكمة المحلية أما المطلب الثالث فقد حمل عنوان مميزات الحوكمة المحلية.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة وأطراف عمليتها.

شهد مفهوم الحوكمة عدة اجتهادات، ويرجع هذا الاختلاف والتعدد في التعريف حول الحوكمة بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.....، وتتجلى أهم هذه المفاهيم فيما يلي:

أولا: تعريف الحوكمة:

لغة: يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة (good gouverner) الإغريقية ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب.[1]

علميا: يعرفها البنك الدولي : هي مرادف التسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة، والموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى إفراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها.[2]

أما برنامج الأمم المتحد الإنمائي فيعرفها على أنها: ممارسة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.[3]

يعتبر مفهوم الحوكمة مفهوما محايدا، يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع، ومواده، وتطوره الاقتصادي والاجتماعي، أما الحكم فهو مفهوم أوسع من الحوكمة لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة

[1] بروش زين الدين، دهيمي جابر، مداخلة بعنوان"دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري"، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي الإداري، يومي6_7ماي 2012، جامعة بسكرة،ص4.

[2] الأخضر عزي، غالم جلطي، " الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات"، مجلة الجندول، العدد27، بالعراق، مارس2006.

[3] مصطفى كامل السيد، "الحكم الرشيد والتنمية"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص5.

عامة، عمل كل من المؤسسات غير الرسمية، أو منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى القطاع الخاص.[1]

يعبر مفهوم الحوكمة عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية، أي الإقليمية والمحلية، ومفهوم الحكم بهذا المعنى الحيادي ليس جديدا، بل هو قديم قدم الحضارات البشرية، إن هذا المفهوم يدل على الآليات والمؤسسات التي تشترك في صنع القرارات أو التأثير فيها.[2]

تعريف الحوكمة بالمعنى الواسع: التقاليد والهيئات التي من خلالها تمارس السلطة في بلد ما.[3]

تعرف الحوكمة على أنها ممارسة السلطة بأساليب تحترم الفردية والحقوق والحاجات لجميع المقيمين داخل حدود الدولة.[4]

كما يعرف كذلك على انه: تعبير عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده. وهذا هو التعريف المعتمد من طرف اغلب المنظمات الدولية. وهو في واقع الأمر مفهوم قديم يدل بالأساس على آليات ومؤسسات تشترك فيصنع القرار. ولقد طرأ تطور على هذا المفهوم وأصبح يعني حكم تقوم به قيادات سياسية منتخبة وأطر إدارية ذات كفاءة لتحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.[5]

ثانيا: أطراف عملية الحوكمة:

- **المساهمين:** وهم من يقومون بتقديم رأس مال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك عن طريق الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم.
- **مجلس الإدارة:** وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة لأعمال الشركة.[6]
- **الإدارة:** وهي المسؤولية عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة. وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم الأرباح وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي نشرها المساهمين.

---

[1] محمد جمال الدين، د محمد الكازة، "حوكمة المؤسسات الرياضية دور الجمعيات العمومية في تفعيل الرقابة واتخاذ القرار في المؤسسات الرياضية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،2012،ص85.

[2] حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي العدد309، نوفمبر2004، ص40.

[3] حسن كريم إسماعيل وآخرون، "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص95.

[4] حسن احمد الشافعي، "الحوكمة في التربية البدنية والرياضية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص29.

[5] إدريس ولد القابلة،" حكامة الإدارة الرشيدة"، تم تصفح هذا الموقع بتاريخ 2020/01/29 على الساعة 18:38، نقلا عن الموقع: Http //:www.marco-ecologie.net/spis.php؟aricle270.

[6] عاشور مزريق، صورية معمري، "حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد حيضر، بسكرة، بالجزائر، 2012،ص06.

- **أصحاب المصالح:** هم مجموعة من الانصراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة في بعض الأحيان.[1]

يسعى نظام الحوكمة إلى ضمان الانضباط السلوكي والتوازن في تحقيق مصالح جميع الأطراف، وكيفية الرقابة الفعالة وإدارة المخاطر.

[1] محمد مصطفى سلمان، "حوكمة الشركات ودور أعضاء مجال الإدارة والمديرين التنفيذيين"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2008،ص16.

الشكل (1): يوضح الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة .

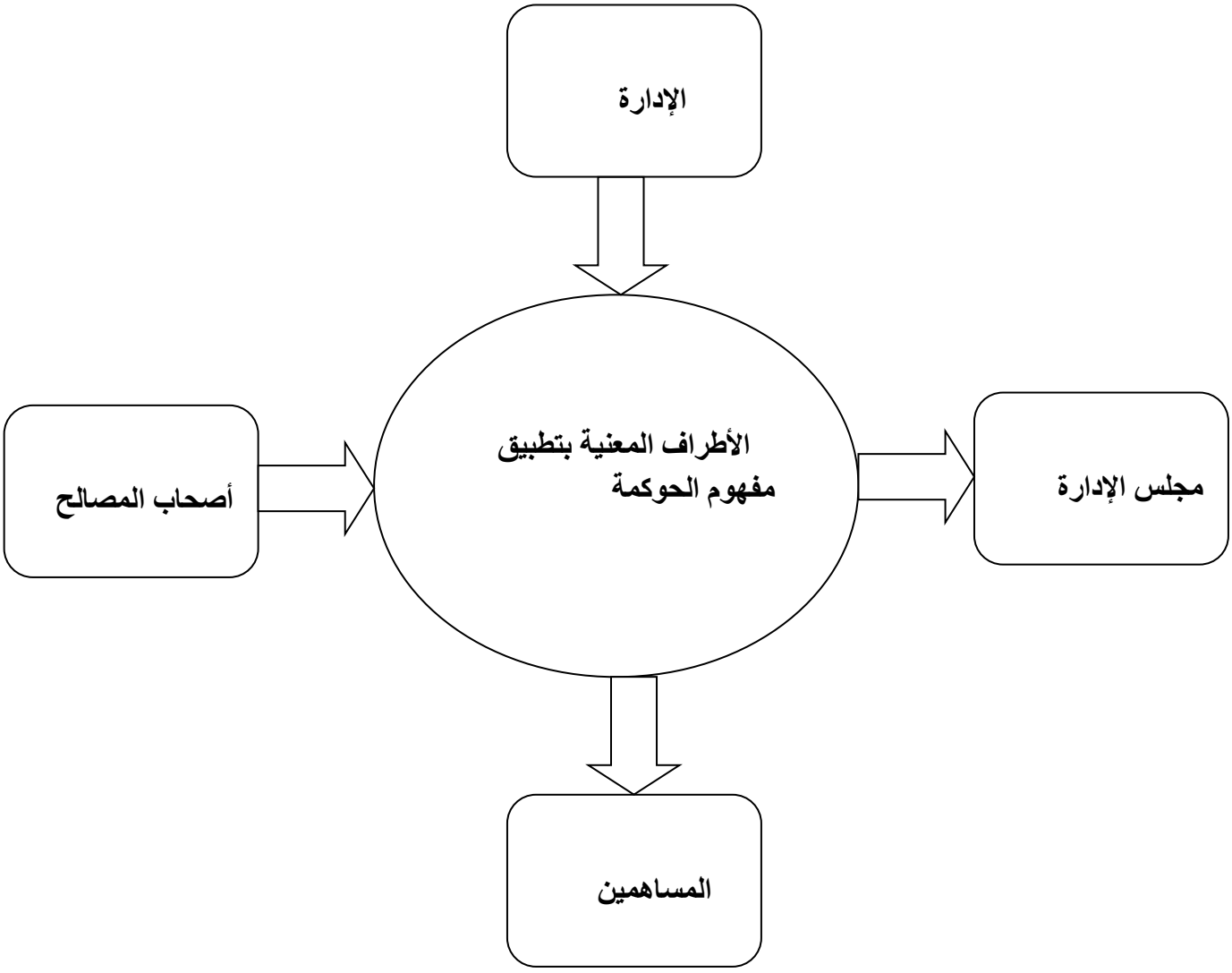

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: نشأة وتعريف الحوكمة المحلية.

باعتبار الحوكمة هي علاقات تقوم مابين الإدارة والأفراد مابين المساهمين ومجلس الإدارة هي إجراءات إدارية كانت ولا زالت في تطور مستمر حسب الظروف التي تعرفها المؤسسات بشتى أنواعها، والحوكمة هي مصطلح عرف منذ القديم أين نجد نشأته الأولى كانت في الأصل ملازمة لمصطلح الحكم الراشد وفيما يأتي لنا تفصيل عن نشأة الحوكمة المحلية وتعريفها.

أولا: النشأة:

على رغم من انتشار مصطلح الحوكمة في السنوات الأخيرة في عدة مجالات، كالاقتصاد والسياسة، إلا انه لم يتبلور تعريف محدد للحوكمة على رغم من الاتفاق على المبادئ المكونة له، ويقوم المفهوم الأساسي للحوكمة على أساس تغيير الأوضاع نتيجة لتوسيع الكبير في حجم المجتمعات، والتنوع الكبير في احتياجات الأفراد والمنظمات، الأمر الذي أدى إلى عجز الحكومات عن إدارة شؤون دولها بمفردها، لذلك كان لابد من إشراك الجهات غير الحكومي، مثل القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الهادفة إلى الربح، في إدارة شؤون الدولة والمجتمع المدني.

ويتفق المعنيون مع هذا الطرح، ويعرفون الحوكمة بأنها الطريقة التي يشترك فيها المسؤولين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في رسم السياسات العامة وتقديم الخدمات للناس.[1]

حيث يرى بعض الباحثين بأنه قد ثبت تاريخيا بان للفراعنة المصريين دورا رئيسيا في الحوكمة وإرساء التعاليم الحاكمة والمتحكمة في سلوك الأفراد والتجار والمشروعات، حيث أن قرأت تعاليم ومبادئ الحكم التي تكتب للفرعون الصغير والتي كان يكتبها الحكام إلى أمراء المناطق ويضعها الكهنة وتعاليم السلوك التي كتبت على المعابد لضبط سلوك الأفراد، فإنها تعبر عن حوكم متقدمة وراقية في ذلك الوقت.[2]

حيث ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرقي أسيا، وأمريكا اللاتينية وروسيا، في عقد التسعينات من القرن العشرين وكذلك ما شهده الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة من أزمة المالية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أتت أولى هذه الأزمات تلك التي عصفت بدول جنوب شرقي أسيا ومنها ماليزيا وكوريا واليابان سنة1997.

---

[1] بسام عبد الله البسام، "الحوكمة الرشيدة دراسة حالة العربية السعودية"، بريد الكتروني: bassant@ipa.edu.sa

[2] عمار حبيب جهلوك،" النظام القانوني لحوكمة الشركات"، دار نيوز للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص33.

فقد نجم عن هذه الأزمة تعرض العديد من الشركات لازمات مالية كادت أن تطيح بها مما أدى لوضع قواعد الحوكمة لضبط عمل جميع المشاركين في الشركة، مما أدى للتحول إلى نظم الاقتصادية الرأسمالية لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.[1]

كما تعرف المحلية: إن مفهوم الأقاليم (الفضاءات) الذي يعتمد على عدة عناصر ومنها:

- **العنصر الجغرافي:** ويعني أي منطقة أو مدينة محددة جغرافيا بجبال، وديان، وغيرها.
- **عنصر الهوية:** أو الانتماء والذي قد يتعارض مع الموقع الجغرافي.
- **توفر مجال(فضاء) ملائم**: تتداخل فيه مجموعة من العوامل والعناصر المتكاملة.
- **عنصر إداري:** يعتمد على تقسيم إداري تقرره الدول والحكومات والذي يكون في بعض الأحيان غير عادل لأنه يبنى على اعتبارات غير موضوعية(سياسية، جهوية...).[2]

ويمكن التطرق إلى مجموعة من الأسباب التي أدت إلى بروز هذا المفهوم سواء من الناحية الفكرية أو العملية فما هو إلا انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة حيث تجلت في التغير الذي حصل في دور الحكومة والتطورات المنهجية ومن أهم هذه الأسباب:

1. **الأسباب السياسية:** نجد فيها

- العولمة كمفهوم اقتصادي يعبر عن عالمية التجارة والإنتاج وسهولة حركة رؤوس

الأموال وانتقالها بين المجتمعات.

- تزايد دور المنظمات غير الحكومية.
- عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق هذا ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص.
- انتشار المعلومات وذلك لتصل إلى جميع الناس على المستوى العالمي.
- زيادة معدل التشابه بين الجماعات والمؤسسات.
- ظهور شبكات الانترنت والفضائيات، التي تؤدي إلى تفاعل ضمن الشبكات على المستويين العالمي والوطني.
- تضخم الجهاز البيروقراطي وترهل الإدارة الحكومية نتيجة استمرارية الإدارة التقليدية في تمسكها في مبادئها.
- ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسة والحياة العامة.
- ضعف البنية المؤسسة السياسية والإدارية.[3]
- استمرار ظاهرة الدول الأمنية والتي تعتمد على استخدام الأساليب القمعية وتضييق مجال الحريات السياسية والإعلامية.

[1] أساسيات الحوكمة، مصطلحات ومفاهيم، أبو ظبي، سلسلة النشر التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة، ص05.
[2] خنفري خيضر، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق"، أطروحته الدكتورة فرع التحليل الاقتصادي، جامعة وهران2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011، ص11.
[3] يوسف ازروال،" الحكم الراشد في الجزائر، الأسس النظرية وأدوات التجسيد"، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2016، ص20.

- فشل الدولة: ويضح ذلك من خلال عجز الدولة عن تلبية احتياجات مواطنيها، وفشلها في الوفاء بوعودها خاصة.
- عدم الاستقرار السياسي، حيث أن معظم دول العالم الثالث تعاني من شدة الصراعات الداخلية.
- تعثر أغلبية عمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية.
- خصوصية المنطقة بالمقارنة مع بقية المناطق في العالم حيث أن إدارة الحكم اضعف في هذه المنطقة بالنسبة للمناطق العالم الأخرى.[1]

2. **الأسباب الاقتصادية:** تتمثل في:[2]

- الأزمة المالية التي واجهت الدول وعجزها عن تلبية احتياجات المواطنين، وهذا ما أدى

إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية.

- الانتقال الاديولوجي نحو السوق إن الانتقال الاديولوجي نحو الليبيرية الاقتصادية والسوق والفردية أعلن كتحدي بالنسبة للدولة.
- ارتفاع المديونية الخارجية التي من شانها أن تنعكس على أزمة المالية لدول النامية.
- شيوع ظاهرة الفساد عالميا بصفة غير منطقية واحتلالها قائمة المشاكل التي تعانيها الدول النامية، نتيجة غياب المحاسبة والمساءلة وعدم توفر عنصر الشفافية في تسيير أمور الدولة وشؤون الحكومة.

3. **الأسباب الاجتماعية:** ونذكر منها:[3]

- ضعف مستوى التنمية البشرية نتيجة زيادة مظاهر الفقر ويتضح ذلك من خلال معاناة مجتمعات الدول النامية من سوء التغذية وانتشار الواسع للأمراض المختلفة.
- أزمة البطالة التي تخيم على كامل المجتمعات النامية، حال دون إيجاد سبل لتخفيف من حدتها في ظل عمليات الخوصصة والتي شملت كافة الشركات والمؤسسات.
- استمرار تفشي ظاهرة الأمية التي كانت نسبة نساءها كبير، وهذا مقارنة بالرجال.
- تضخم السكان كما تصاحبه زيادة في الحاجات ورغبات.

ثانيا: تعريف الحوكمة المحلية:

تعرف الحوكمة المحلية في الجزائر:

أول ما ورد مفهوم الحوكمة، كان ضمن القانون رقم06.06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته: حيث عرفته بأنه هو الذي بموجبه تكون الإدارة، مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل المصلحة العامة في إطار الشفافية وكذلك تحدثت عنه المادة 11. إذا حللنا جيد هذا التعريف الذي أطلقه المشرع الجزائري للحوكمة نجد فيه

[1] قوي بوحنية، "دور حركات المجتمع المدني في تقرير الحكم الراشد"، ورقة مقدمة الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتوجيهات، يومي16_17 أوت 2008، ص02.

[2] يوسف ازروال، مرجع سبق ذكره، ص24-26.

[3] عائشة تقية، "أهمية الحكم الراشد في تفعيل الأداء داخل الجماعات المحلية في الجزائر"، مذكرة الماستر في رسم السياسات العامة، 2015,ص12.

معيارين فقط، حيث يتضمن مؤشر السلوك بحيث تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطنين، ومؤشر التسيير في إشارته للعمل في إطار الشفافية متجاهلا معيار التنظيم. [1]

وتعرف أيضا الحوكمة المحلية مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركة لتعظيم الربحية لهذه الأخيرة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين.[2]

والحوكمة المحلية تقوم على ما يلي:

1. **المشاركة الشعبية الفاعلية:** تضمن للجميع على حد سواء أن يكون لهم صوت مسموع ومؤشرا في اتخاذ القرار ، ومثل هذه المشاركة الواسعة مبنية على قاعدة شرقية لحقوق الإنسان التي تضمن حرية التعبير، وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن الشعب من التعبير عن رأيه في صنع القرار وتصميم السياسة العامة و تنفيذها ولتعزيز التلاحم الاجتماعي، وكذلك تؤدي المشاركة إلى إضفاء الصفة الشرعية العامة المحلية على ما يتم التوصل إليه من سياسات.
2. **حكم القانون ودولة المؤسسات:** إن هذه القوانين غير تعسفية وتحرص السلطة التنفيذية على تطبيقها وإقامتها، فهي تحفظ امن حقوق الإنسان بشكل متساوي، وتعلو أسياد القانون على سلطة الحكومات، فهي تحمي المواطنين من أي إجراءات تعسفية قد تتخذها الدولة ضدهم.
3. **التوجه نحو الجماعية:** حيث أن جميع المصالح الخلافية يتم التوسط فيها للوصول إلى إجماع واسع حول ماذا يعني النفع العام للوطن وللجماعات المحلية وماذا تعني السياسات والإجراءات المنبأة لتحقيق ذلك.
4. **العدل الاجتماعي:** يكون لجميع المواطنين رجالا ونساء الفرصة الحياة لتحسين أوضاعهم في المدن والأماكن الأكثر بعدا.
5. **الشفافية:** كل الوسائل التي تسهل وصول المواطنين إلى المعلومات وفهمهم إلى آليات صنع القرار.
6. **المساءلة:** تحميل الأفراد والمنظمات مسؤولية الأداء وهي الطلب من المسؤولين تقديم توضيحات لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحيتهم.[3]

كما تعتبر مجموعة قواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين المؤسسات وأطراف أصحاب المصالح المختلفة في المؤسسة في إطار من الشفافية والمساءلة، والتي يؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع الكفاءة المؤسسة في إدارة عملياتها ويحسن قدراتها التنافسية في الأسواق.[4]

---

[1] رويبة صديق خضرة، "مدى مساهمة ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية في تطبيق الحوكمة دراسة حالة مؤسسة أروبية"، ص220.

[2] عصمان حسام الدين، "محاضرات في حوكمة الشركات"، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2015،ص70_71.

[3] نصر الدين لبان، "دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة"، رسالة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة المجمعات المحلية والإقليمية، 2012، ص23_24.

[4] افروخ رانية، "دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات"، دراسة حالة شركة ليانس للتأمينات، رسالة ماستر في العلوم الاقتصاد، تخصص مالية،2015، ص19.

الحوكمة الرشيدة هي عميلة تكاملية لإدارة شؤون الدولة، وتعرف أيضا بأنها عملية البحث عن مجموعة القواعد والإجراءات الحكومية وغير الحكومية الرسمية، والمكتوبة وغير المكتوبة، كما أعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد من خلال تركيزها على ثلاث مجالات:

- تحقيق الاستقرار السياسي.
- فتح المجال للقطاع الخاص وإلغاء القطاع العمومي بانسحاب الدولة.
- إصلاح الإطار التنظيمي في المجال الاقتصادي.

والحوكمة المحلية تعتبر أنها عملية البحث عن مجموعة القواعد والإجراءات الحكومية وغير الحكومية وغير الحكومية الرسمية المكتوبة وغير المكتوبة، الداخلية والخارجية التي تنظم حركة المجتمع، وحركة المجتمع هنا تتضمن اتخاذ قرارات معينة أو تبني سياسات معينة.

والحوكمة هي حكم تقوم به قيادات سياسية وإدارية لإدارة شؤون الدولة والمجتمع على المستوى المحلي من خلال آليات والعمليات ومتطلباتهم ومصالحهم.[1]

في نظر الباحث للحوكمة المحلية نجد أنها معنية بتفاعل المجتمعات والمؤسسات المدنية المحلية في تحمل المسئولية والمشاركة في رسم السياسة العامة، فكما يذكر جيمس بيث فان ترويج الحوكمة لا يعني تقوية قدرات الدولة لتحكم فقط، بل تعني أيضا تجديد روح المشاركة المدنية في كافة مجالات الشؤون العامة، وان مؤسسات المجتمعات المدنية تلعب دورا هما ومصيريا في تعزيز المشاركة، وبناء الثقة وفي تصميم الاهتمامات ووجهات النظر المحلية، فالمجتمع المدني الصحي والحيوي بإمكانه المساهمة بشكل كبير في تعزيز ودعم التنمية الاقتصادية.

فبينما ترتكز الدولة بشكل كبير على وضع القوانين وتنفيذ السياسات والإجراءات، يمكنها التحقق والاستفادة من قدرات كل من المؤسسات المدنية ومؤسسات القطاع الخاص في تقديم الخدمات.[2]

عرف البنك الدولي أنها: الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية.[3]

كما عرفها على أنها الحالة التي يتم من خلالها إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية.[4]

---

[1] عبد النور ناجي،" الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة"، عنابة، مديرية النشر بجامعة باجي المختار، 2010،ص48.

[2] ambassaador ellen margreth .good gouvernance and développement assistance from a danish perspective . partnership for gouvernance. The économie Institute of the world Bank (EDI). Washington.D.C.1996.P5.

[3] زهير عبد الكريم الكايدا، "الحكمانية قضايا وتطبيقات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2003،ص7.

[4] the world Bank. Gouvernance D.C :world Bank publication.1992.P1.

أما تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية: هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاق الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب.[1]

كما عرفتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: على انه قدرة الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة وفاعلية، وبحيث تكون خاضعة للمساءلة ومفتوحة لمشاركة المواطنين وتدعم النظام الديمقراطي للحكومة.[2]

تعريف ماركو رانجبيو وتيبولت يرى أن الحوكمة تلك الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات الو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة.[3]

والحوكمة المحلية هي استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[4]

إذن يمكن القول أن الحوكمة المحلية هي ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية على جميع المستويات الإدارية وهي تضم الآليات والإجراءات والعلاقات والهيئات، من خلال وساطة المواطنين والمجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص عن طريق تسيير مصالحهم المشتركة وممارسة حقوقهم وواجباتهم في إطار مبادئ المشاركة في صنع القرار والمساءلة والفعالية والشفافة، من اجل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق الأهداف المرسومة.

المطلب الثالث: مميزات معايير الحوكمة المحلية

يمكن القول أن تحديد مميزات الحوكمة المحلية تفاوت وفقا لاختلاف وجهات النظر الدارسين حولها في تحديد ماهية المميزات الأساسية للحوكمة المحلية، وهذه الأخيرة تعمل على إيجاد شراكة فهالة مع كل الأطراف ذات المصلحة المرتبطة ببيئتها الخارجية ومنها القطاع الخاص والمجتمع المدني.

[1] مركز الحياة التنمية المجتمع المدني،" الحاكمية الراشدة جدل لم يحسم بعد"، الأردن، جوان2007، تم تصفح هذا الموقع يوم29.01.2020على الساعة 10:00، مقال متاح على الموقع الالكتروني:
www.hayatcentre.org//alhayat/pics/EDRAK/guide.doc

[2] أماني قنديل،" الموسوعة العربية للمجتمع المدني"، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2008،ص154.

[3] الأخضر عزي، غالي جلطي، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، تم تصفح هذا الموقع في 2020/06/04 على الساعة18:38 المقال متاح على الموقع http:// arbiboumediene.blogspot.com/2012/03blog-post_625.html

[4] بومدين طاشمة،"الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، تم تصفح هذا الموقع في 2020/07/02 على الساعة08:00 مقال متاح على الموقع:.http//sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f23/topic-tl97.htm

لعل حجم المشكلة الفساد في الأجهزة الإدارية الحلية الجزائرية، ومخاطر تشعبها وتفاقمها تستدعي تفعيل آليات في عدد المميزات التي تتسم بها الحوكمة المحلية وسنجملها في التالي:[1]

1. الشفافية وتعني القطاعين في تبادل المعلومات، ومراعاة تطبيق الأنظمة والقواعد المعينة بالتنظيم المشترك، كما أن مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والإجراءات ونتائج الأعمال [2] بحيث على الدولة إعلام المواطن بالقرارات التي تصدرها وتبررها.[3]

   وهي تتركز حول حق المواطنين في المعرفة وتستلزم المعلومات حول ما يفترض – ماذا يفعل وماذا يفعلون بالفعل- مع تحديد المسؤوليات.[4]

2. النظرة الإستراتجية المشتركة واستراتجيات التعاون، وخاصة فيما يتعلق بمراجعة السياسات ذات العلاقة بالتنظيم المشترك، وتحقيق التعاون الاستراتيجي المتبادل على المستويين المحلي والدولي.

3. تفاعل أطراف الشراكة معا على أساس شبكي والعمل على تطوير الإجراءات والمعايير الهادفة إلى تزويد الخدمات بشكل أفضل.
4. الريادة حيث أن الشراكة بين القطاع العمومي والخاص تعتبر شكلا من أشكال الريادة نظرا للإمكانيات والبدائل العديدة التي توفرها والتي يتم عن طريقها تجميع الموارد والخبرات.
5. المشاركة الشعبية، نظمت أم لا أو الجهات الفاعلة المحلية مع وسائل العمل، في عملية صنع القرار على المستوى المحلي وهذا يشمل شراكات مع جميع الجهات الفاعلة المحلية.
6. فعالية السلطات المحلية في تحقيق الأهداف الإنمائية للسكان أو إدارة الموارد العامة.
7. العدالة أو المساواة في المعاملة والنزاهة في حالات مماثلة من السلطات المحلية- الجميع متساوون أمام القانون-

إجبارية مساءلة المسؤولين المنتخبين والمعنيين، وذلك وفق ما يلي:

- عموديا عندما يعمل السياسيون على سماع مصالح وأولويات ناخبهم والاحتفاظ بها وإعلامهم في خصوص المسائل المتعلقة بالسلطات المحلية.
- أفقيا عندما يعمل الموظفين المحليين لتنفيذ الأولويات والخطط من قبل المسؤولين المحليين المنتخبين ويجب أن تكون على علم بأنه يمكن معاقبة الموظفين المحليين من قبل السياسيين إذا كانوا لا يمارسون مسؤولياتهم بشكل صحيح.

تشجيع التوازن مابين الأجناس وذلك ب:

[1] عادل محمود الرشيد،"إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة1،المجلد1، مصر، 2007، ص21.

[2] حسن العلواني،" اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد"، في كتاب: مصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص78.

[3] رجراج الزوهير،"التنمية المحلية في الجزائر-واقع وأفاق-"، أطروحة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2012_2013، ص129.

[4] محمد جمال الدين، د محمد الكازة، "حوكمة المؤسسات الرياضية"، مرجع سبق ذكره، ص84.

- زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- توفير الخدمات التي تلبي احتياجات محددة ومصالح المرأة والرجل في المجتمعات التي تتطلب سيما التنمية الاقتصادية و رفع مستوى الوعي بأهمية حقوق المرأة.[1]
- احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق المواطنين وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.
- التشجيع على دعم المؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.
- إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسلمية تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وان تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة الأموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.

إضافة إلى هذا فان وجود سياسة قوين مدعومة لمنظمات المساءلة العامة تزيد من فعالية المساعدات التي تمنحها المنظمات المالية العالمية في دول العالم الثالث، وتزيل الخوف من خطر إهدارها أو إساءة استخدامهن كما أنها تدفع كل القطاعات الاقتصادية والخدمية إلى احترام القانون واستخدام الموارد المحلية بشكل عقلاني وأفضل من دون التأثير السلبي عليها.[2]

- اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الراشد.[3]
- المشاركة وهي بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من اجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، أما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة، تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات، وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم.

ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية[4]، كما تضمن المشاركة دور فعال للمجتمع

---

[1] milohindédégnon. La gouvernance local. http://www.awepa.org/wp content/ uploads.milohin_gouvernance-local-possotome.pdf le :13/04/2015.

[2] محمد زرقون،جميلة العمري، "دور المسؤولية الاجتماعية في تفعيل حوكمة المؤسسات"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية6 تجربة الدول الناشئة- جامعة اليرموك، بالمملكة الأردنية الهاشمية، 17_18 ابريل 2013، ص94.

[3] مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، "الحاكمية الراشدة"، موقع الكتروني سابق ذكره.

[4] بومدين طاشمة،" الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، تم تصفح هذا الموقع في يوم 2020/07/02 على الساعة 15:36 مقال متاح على الموقع الالكتروني :

http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f23/topic-tl97.htm

المدني، ويجب أن يكون لجميع الرجال والنساء رأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء، وهذا النوع من المشاركة الواسعة يقوم على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة.[1]

ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة على النحو التالي:[2]

1. نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
2. لا مركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
3. مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
4. تهيئة الظروف التي من شانها خصخصة الاقتصاد المحلي.

كذلك يمكن توضيح مميزات الحوكمة المحلية من خلال نظرتين: نظرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونظرة البنك الدولي.[3]

غير أنما ينبغي الإشارة إليه أن أغلبية الحكومات في الدول النامية، ومنها الجزائر ليس لديها استجابة بشكل فعال لمواطنيها، كما أن صنع قراراتها لا يتسم بالشفافية، إضافة إلى ضعف الممارسات الديمقراطية بها وتبعا لذلك يصبح من الأهمية ضرورة تطوير وترقية الحكم المحلي بها بغية الانتقال إلى الأسلوب الحوكمة المحلية.

[1] ميلاط عبد الحفيظ،"الآليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر والعالم العربي"، تم تصفح هذا الموقع في2020/07/05 على الساعة 15:00، مقال متاح على الموقع:
http// :sciencesjuridiquesahlamontadanet/montadaf4/topict1 108.htm

[2] فائق مشعل لعبيدي، صباح فيحان محمود،"التوجهات التنموية ومتطلبات إصلاح وتطوير الإدارة المحلية (رؤية إستراتجية)"، بحوث وأوراق عمل، ملتقى التكامل بين الأجهزة الحوكمية والإدارات المحلية والبلديات-خيارات وتوجهات-اسطنبول تركيا،يونيو،2010،ص237.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة"، اكتوبر2003.

المبحث الثاني: أبعاد ومكونات الحوكمة المحلية

مما تدولانه عن الحوكمة المحلية من تعريف وخصائص ومميزات من خلالها استطعنا التعرف على المفهوم من جانب نشأته حيث يعتبر ما سبق لمحة استطلاعية للإطار العام للحوكمة بينما سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم أبعاد ومكونات الحوكمة المحلية والتي قمنا بتوزيعها على التوالي في المطلب الأول والثاني بشكل متتالي بينما خصصنا المطلب الثالث إلى أهمية التي تعتبر مغزى المبحث هذا وهو كالتالي:

المطلب الأول: مكونات الحوكمة المحلية

تتكون الحوكمة المحلية من جملة من الفواعل والمكونات التي تتفاعل فيما بينها والتي لا يمكن أن تكون إلا إذا تواجدت وتفاعلات فيما بينها فغياب مكون واحد قد يبدو لنا أمرا عادي إلا انه لا يمكن للحوكمة أن توجد إلا بوجود هاته المكونات جميعا وتتمثل هذه المكونات فيما يلي:

- **المجتمع المدني المحلي:** يعتبر فاعلا أساسيا بالنسبة للحوكمة المحلية فهو عبارة عن مجموعة من الأعمال التطوعية الحرة المستقلة عن الدولة التي تنشا بغرض تحقيق المصالح المادية و المعنوية على المستوى المحلي وذلك بإتباع الأساليب السلمية.

ويرجع أهمية هذا المجتمع إلى انتشار النظام الديمقراطي والعولمة إضافة إلى عدم قدرة الدولة على تلبية حاجياتها أي تخص المواطن المحلي مما أسفر عن ظهور أهمية المجتمع المدني المحلي في العملية التنموية.[1]

وبالتالي يمكن قول أن غياب المجتمع المدني المحلي بمؤسساته المختلفة على المستوى الإداري هو التفرد بالقرار وانعدام المساءلة لدى أجهزة الدولة.[2]

- **القطاع الخاص المحلي:** هو مجموعة من المشاريع التنموية الخاصة غير التابعة للدولة في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات مثل المصاريف الخاصة ووسائل الإعلام الخاصة.[3] فهو يساهم في دعم منظمات المجتمع المدني في تدعيم نشاطاته من خلال توفير الخبرة اللازمة في عمليات التنموية بالاشتراك مع المجتمع المحلي مثلا يقوم القطاع بتامين القروض للإسكان، ويستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات وتسهيل الحصول عليه.[4]

لذا نجد أن مفهوم الحوكمة المحلي يعطي دورا كبير للقطاع الخاص المحلي، في إحداث نقلة نوعية من نطاق المجتمع من خلال التفاعل والتكامل مع دور الحكومة ودور المجتمع المدني بشكل متكامل.

---

[1] عبد النور ناجي، "الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة"، عنابة، مديرية جامعة باجي مختار للنشر والتوزيع، 2010، ص83.

[2] إسماعيل شعلي، "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005، ص97.

[3] ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص85.

[4] إسماعيل شعلي، مرجع سبق ذكره، ص98.

- **الحوكمة المحلية:** تعتبر الحكومة المحلية ذات نظام ديمقراطي حكومة منتخبة، وليس المقصود هنا الحديث عن الحكومة المحلية بل يعني بالحديث عن الإدارة المحلية والتي يمكن تعريفها بأنها: تعتبر الحكومة المحلية هنا قاعدة لامركزية يتمكن من خلالها المنتخبون على مستوى الولاية أو البلدية أو البلدية من المشاركة في صنع القرار بما يجسد بحق فكرة الديمقراطية.[1]

[1] زهير عبد الكريم الكايدا، مرجع سبق ذكره، ص45.

الشكل(2): يمثل مكونات الحوكمة المحلية

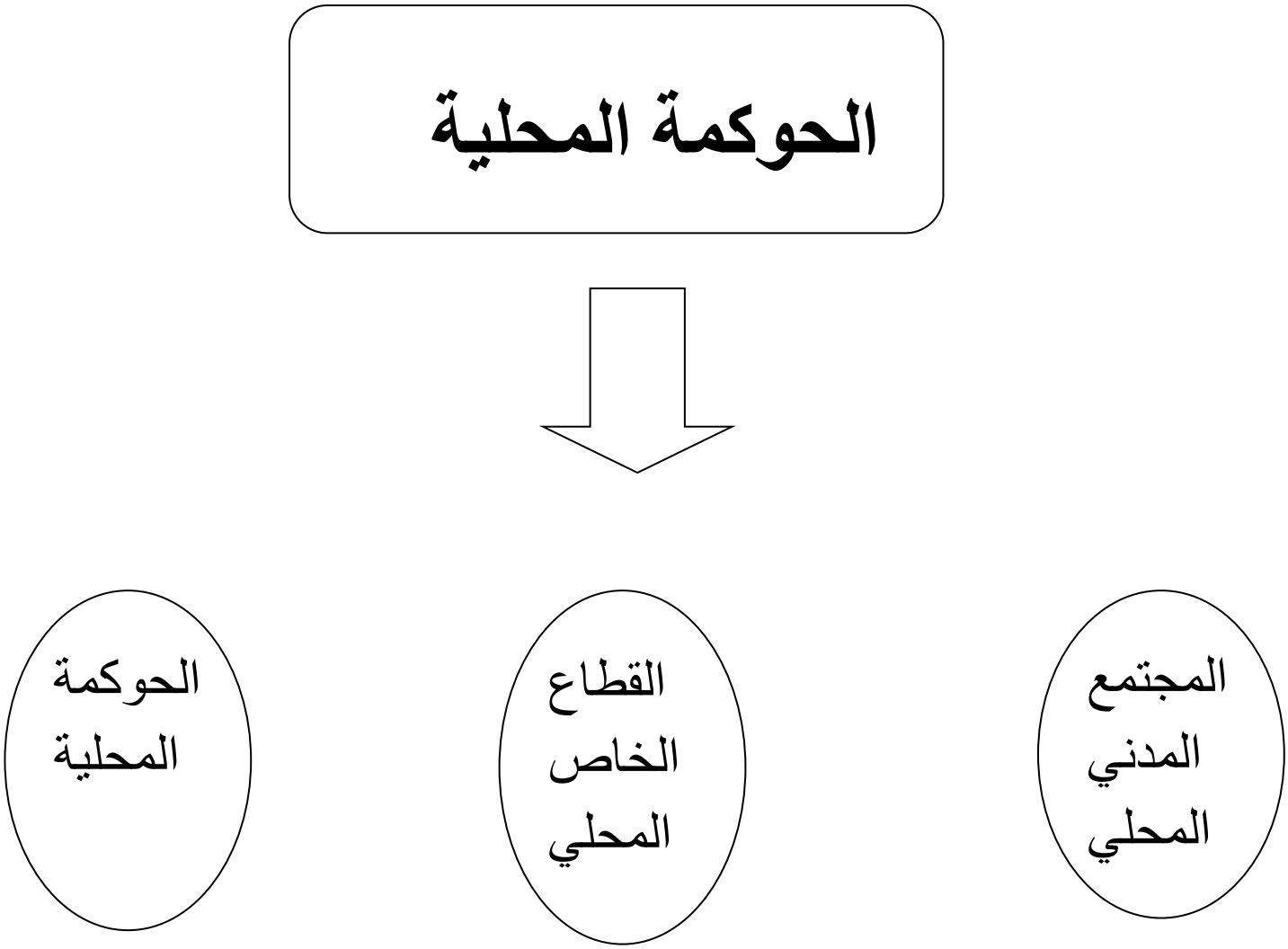

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: أبعاد الحوكمة المحلية

تقوم الحوكمة المحلية على ثلاثة أبعاد مرتبطة فيما بينها ارتباطا وثيقا:

- **البعد السياسي:** يعتبر من الأبعاد الضرورية التي تقتضيها الحوكمة المحلية من خلال توفر شرعية السلطات الحاكمة مما يعني ممارسة هذا الحكم بطريقة سلمية شرعية، حيث يتم انتخاب الهيئات المركزية والمحلية مما يعني ممارسة هذا الحكم بطريقة سلمية نزيهة وشفافة تمثل المؤسسات التشريعي حلقة الوصل بين الحكم والناس وتأخذ في النظم صورة المجالس النيابية التي تقوم بوضع القواعد القانونية. ويقوم البعد السياسي على تكريس الاستقرار السياسي من خلال الشروع في تطوير المشاريع التي يعتمد عليها المجتمع، وذلك للانتقال من المشاكل التقليدية إلى البحث عن متطلبات جديد تتوافر مع هذا العصر.
- **البعد التقني (الإداري):** يركز هذا البعد على الإدارة العامة وذلك بوجود نظام إداري فعال يقوم بأداء مهامه الإدارية التي تستند إليه من خلال مكافحة الفساد الإداري ومعالجته والقضاء على البيروقراطية وتوفير حقوق وواجبات المواطنين، كما يساهم في إشراك المواطنين في الحكم من خلال الاستجابة لمتطلباتهم معتمدا على الشفافية والمحاسبة.
- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** إن مضمون المحوري لهذا البعد هو تحقيق المجالين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية وأتاح الفرص المتساوية للمواطنين وعلى الصعيد الاقتصادي التي تكون لها تأثيرات على النشاطات الاقتصادية للدولة وعلاقتها الاقتصادية مع دول أخرى إن البعد الاقتصادي يتضمن بعدا اجتماعيا يهدف إلى تحقيق الفعالية في نشاط الحكم من خلال التوزيع العادل للثروات والملاحظ انه أعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد من خلال تركيزها على ثلاث مجالات:
  1. تحقيق الاستقرار.
  2. فتح المجال للقطاع الخاص وإلغاء القطاع العمومي بانسحاب الدولة.
  3. إصلاح الإطار التنظيمي في المجال الاقتصادي.

ويرى محمد عبد الجابري أن الحوكمة لا يمكن أن تتحقق إلا في وجود استقرار سياسي ومؤسسات شرعية وفعالة وتعددية سياسية، وتداول سلمي على السلطة وعليه من الصعب إيجاد نموذج صعب عام للحوكمة يصلح لكل مجتمع بخصائصه لكن هذا لا يعتبر سببا في بقاء الدول المتخلفة على ما هي عليه، بل عليها الاجتهاد في إيجاد آليات تتماشى مع أوضاعها وخصائصها.[1]

[1] بسام سامي، "المساءلة كآلية لتفعيل الحوكمة المحلية، دراسة حالة بلدية ورقلة"، مذكرة ليسانس، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2013،ص22.

المطلب الثالث: أهمية وتحديات الحوكمة المحلية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهمية الحوكمة المحلية والتحديات التي واجهتها، باعتبار الحوكمة المحلية احد أهم المفاهيم التي شغلت مجال واسع في شتى المجالات لاسيما المحلي منه ويعود ذلك لأهميتها الكبرى بالنسبة لدول سواء المتطورة منها أو سائرة في التطور وبالرغم من التحديات التي يتعرض لها هذا المفهوم على سائر المصطلحات الأخرى.

أولا: أهمية التي تتسم بها الحوكمة المحلية نجد:

- تحقيق الحياد والاستقلال لكافة العاملين في الشركات في مختلف المستويات التنظيمية.
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، والاعتماد على الضوابط الوقائية التي تمنع حدوث الأخطاء ومن ثم تفادي تكاليف نظم الرقابة الداخلية.[1]
- ضمان الاستفادة من نظم الرقابة الداخلية.
- التأكد من استقلالية وموضوعية وحيادية المرجعيين الخارجيين.
- ضمان عدم تأثرهم بأي ضغوط من جانب مجلس إدارة الشركة أو أي أطراف داخلية أخرى.
- تشجيع الاستثمار والتنمية المستدامة.
- تشجيع التنافس.
- تشجيع على زيادة الإنتاجية والابتكار.
- تشجع على العمل على الكفاءة وتقلل الفاقد.
- تجعل الأسواق المالية مستقرة.
- تنامي أسواق المال.
- تشجع على القيام بعلاقات تتمتع بالشفافية بين أصحاب مصالح الأعمال والدولة.
- تقلل من رأس المال تقوية السمعة تحسن الإنتاجية تبني علاقات قوية بين أصحاب الأعمال والدولة.
- تحسن أداء الشركاء.
- تقوية السمعة.
- تحسن الإنتاجية.
- تبني علاقات قوية بين أصحاب المصالح.
- تحمي حقوق المستثمرين.
- تحقق اثر المخاطر تزايد السهولة.
- تزايد فرص الحصول على التمويل الخارجي.[2]
- تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف المؤسسة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة للأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف المؤسسة التي تراعي مصلحة المساهمين.

[1] مجدي محمد سامي، "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد02، جامعة الإسكندرية، 2009، ص18.

[2] افروخ رانية، مرجع سبق ذكره.ص 21,

- كما تؤدي إلا الانفتاح على الأسواق المال العاكسة وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين بالأخص المستثمرين الأجانب لتمويل المشاريع التوسعية فإذا كانت المؤسسات لا تعتمد على الاستثمارات الأجنبية التي يمكنها زيادة ثقة المستثمر المحلي وبالتالي زيادة رأس المال بتكلفة اقل.
- تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء المؤسسة في المستقبل.
- الإفصاح الكامل على أداء المؤسسة والوضع المالي والقدرات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه المؤسسات.

ثانيا: تحديات الحوكمة المحلية

إن عملية تأسيس اللامركزية لا تزال في مراحلها الأولى في بلدان كثيرة من العالم، ولهذا نرى أن مؤسسات الحكم الحضري المحلي أو البلديات لا تزال تفتقر إلى السلطة والقوة اللازمتين لتنفيذ مهامهما، ويعود ذلك إلى السيطرة الشديدة، وأحيانا المطلقة من قبل الحكومة المركزية على سير العمل البلدي وعلى المسؤوليات المالية التي تضطلع بها:

- البلديات والحكومات المحلية بما في ذلك التدخل في الإجراءات الإدارية وتعيينات الموظفين.
- إن النمو السريع للمدن وعجز السلطات المحلية على الوفاء بطلب الخدمات المتزايدة، أدى في بعض البلدان إلى تقليص دور البلديات والسلطات المحلية والى إنشاء مؤسسات شبه حكومية تابعة ضمنيا للحكومة المحلية المركزية للإشراف على هذا النمط من طلب على الخدمات المتزايدة، لا شك أن اتخاذ خطوة من هذا النوع يقلل من أهمية وجود دور البلديات في التنمية المحلية.
- تضارب المصالح في القطاعات اللاحكومية نتيجة السيطرة التنفيذية على التعيينات الوظيفية وكذلك التقسيمات الفضائية والنيابية، لا شك في أن اتخاذ خطوة من هذا بالإضافة إلى ذلك غياب الحافز لتبليغ عن الفساد وعدم توفر الحماية القانونية.
- زيادة الشفافية عبر إتاحة المعلومات للجميع وخاصة المعلومات الحديثة والدقيقة التي لها علاقة بالموازنة والإنفاق وتقييم الموظفين العموميين واطلاع الجمهور على كل شي.
- زيادة المشاركة العامة في صنع القرار عبر الاستماع إلى الناس ومشاركتهم في كل شي، ونشر مسودات جميع القوانين وإعطاء الناس حق الاعتراض على القوانين واللوائح، وان يكون الاستفتاء سهلا وبسيط وشفافا وسهل التنفيذ.
- الحد من هيمنة المسؤول الحكومي عبر إجراءات محددة أهمها عدم تركيز قرارات الترخيص لأي أمر وعبر إصدار قوانين واضحة غير معقدة وغير متضاربة ووضع إرشادات للإفصاح عن كل شي.
- تقليل الأعباء القانونية والرسوم المفروضة على الكثير من الأمور والكثير من التوقعات.
- إصلاح الهيئات والمنظمات الحكومية عبر تنفيذ مواثيق السلوك.

- إن النظر إلى نظام الحوكمة كنظام سوف يسهل تحليل مركبات هذا النظام ومدى ترابطهما حيث يمكن تقسيم الحوكمة كنظام إلى مدخلات ونظام تشغيل ثم مخرجات وبالتالي يمكن تجسيد الحوكمة المحلية كمنظومة بالشكل التالي:
- **مدخلات النظام:** حيث يتكون هذا الجانب بما تحتاج إليه من مستلزمات وما يتعين توفيره لها من مطالب سواء كانت متطلبات قانونية وتشريعية أو إدارية اقتصادية.[1]
- **نظام تشغيل الحكومة:** ويقصد به الجهات المسؤولة عن تطبيق الحوكمة وكذلك المشرفة على هذا التطبيق وجهات الرقاب وكل كيان إداري داخل المنظمات أو خارجها مساهم في تنفيذ الحوكمة.
- **مخرجات النظام:** هي أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع،فهي مجموعة من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والممارسات العلمية والتنفيذية، فالحوكمة ليست هدفا في حد ذاته.

كما يوجه تطبيق الحوكمة على ارض الواقع مجموعة من التحديات يمكن تخليص أهمها في ما يلي:

- **الفساد:** عادة ما يرتبط ظهور الفساد بغياب الحوكمة، وينتج عنه العديد من الآثار السلبية والخطيرة، فانتشار الفساد الناتج عن غياب الحوكمة يعمل على هروب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب ذلك فان للفساد تكاليف اقتصادية أخرى، منها انخفاض الإنفاق الحكومي على المشاريع ذات التوجهات الاجتماعية.
- **الممارسة العملية والديمقراطية:** إذا كانت الاقتصاديات النامية والصاعدة تحاول أن تطبيق بشكل سليم وفعال، فإنها في إطار هذا السعي أصبح من الواجب عليها أن تعمل.

[1] بوحنية قوي، مرجع سبق ذكره، ص56-58.

الشكل (3): يمثل أهم التحديات التي تواجه الحوكمة المحلية

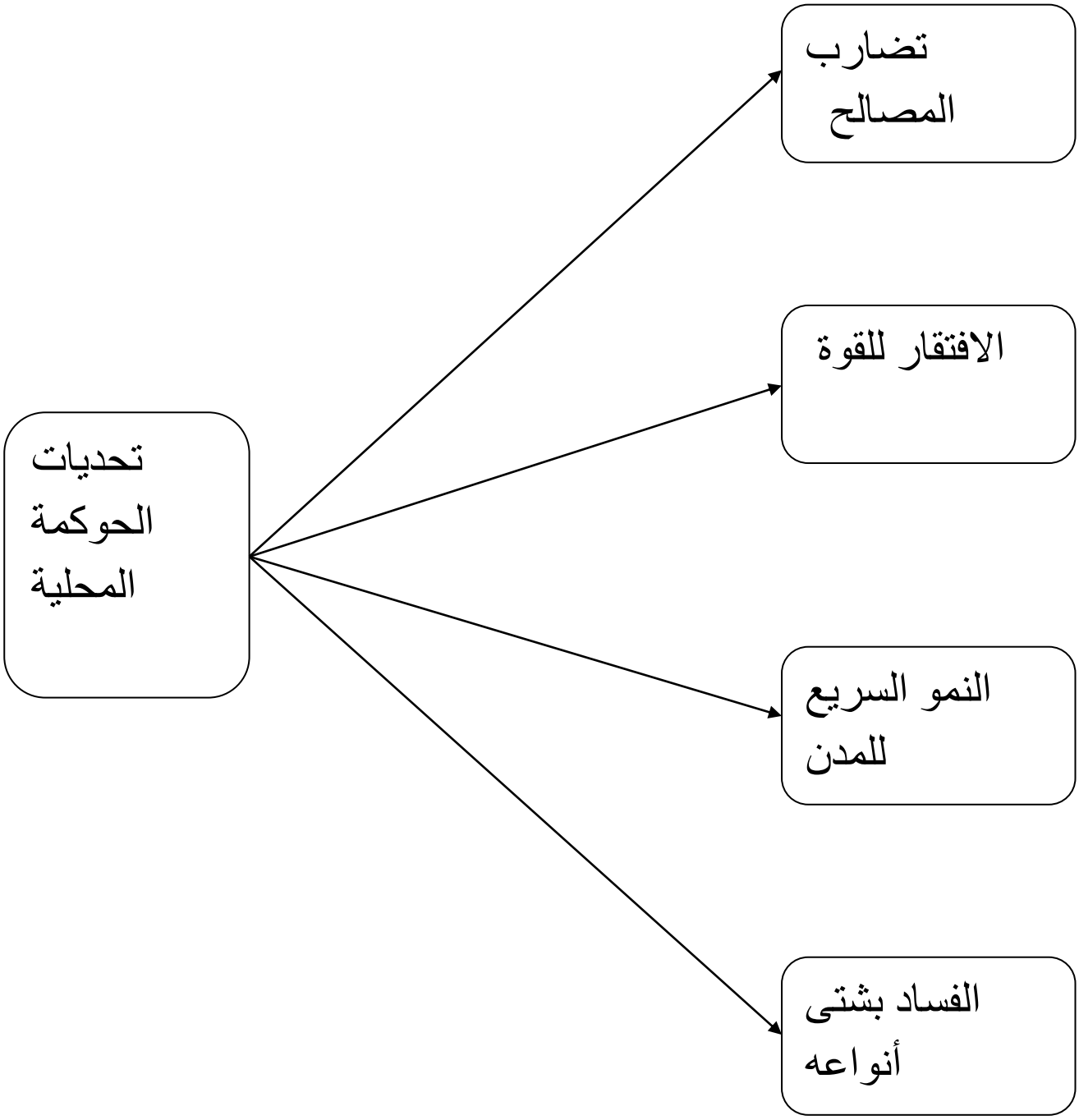

المصدر:من إعداد الطالبة

المبحث الثالث: الانتقال للحوكمة المحلية والمشاكل التي واجهتها

لدينا في هذا المبحث أيضا ثلاث مطالب المطلب الأول الانتقال للحوكمة المحلية والمطلب الثاني نتطرق للإشكالية التي واجهت الحوكمة المحلية أما المطلب الثالث يتحدث على أهداف الحوكمة المحلية.

المطلب الأول: التحول نحو الحوكمة المحلية

لقد شهد العالم في نهاية القرن الماضي مجموعة من التغيرات التي طرأت على المستوى الدولي والوطني، والتي أدت إلى بروز ظواهر جديدة ومفاهيم حديثة، ومن بين هذه المفاهيم الحوكمة المحلية التي اجتهد المفكرين والباحثين حتى رجال السياسة في تحديد مفهومها وماهيتها ومدى ارتباطها ببعض المفاهيم التي عاصرتها من جهة، وتعددت الدراسات التي تجريها مخابر البحث في العلوم الاجتماعية عموما والعلوم السياسية خصوصا للتوصل إلى مفهوم نموذج متفق حول الحوكمة بشأنها من طرف الجميع من جهة أخرى.

وهناك عدة أسباب أدت إلى بروز مفهوم الحوكمة المحلية من الباحثين النظرية والعلمية، فالحوكمة تمثل انعكاسا للتطورات التي طرأت على طبيعة دور الحوكمة من جهة، كما أنها تأثرت بعدة تغيرات منهجية وأكاديمية من جهة أخرى، وتكمن أهم الأسباب العملية عموما والعلوم السياسية خصوصا للتوصل إلى مفهوم نموذج متفق حول الحوكمة بشأنها من طرف الجميع من جهة أخرى.

وتكمن أهم **الأسباب العملية** في:

- العولمة كمسار وما تضمنته من عمليات ترتبط ب:
- عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- تزايد دور المنظمات غير الحكومية.
- عولمة الأفكار الليبيرية.
- عجز الأجهزة الحكومية عن التكيف لمتطلبات المتزايدة للمجتمعات.
- تضخم الجهاز البيروقراطي وترهل الإدارة الحكومية.
- ضعف البنية المؤسساتية والإدارية وغياب المحاسبة والشفافية.
- استمرار ظاهرة الأمنية التي تضيق على الحريات الأساسية، وقمع بقية الفواعل المجتمعية الأخرى.
- فشل الدولة عن القيام بمهام الأساسية المتمثلة في تلبية احتياجات مواطنيها.
- تراكم موروث المساءلة السياسية الذي يقوم على مراقبة تصرفات وأداء السلطة السياسية.
- عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث خصوصا التي تتميز بتسلط النخب الحاكمة وعدم فسحها المجال أمام المجتمع المدني.
- تراكم مبررات المساءلة السياسية.

الأسباب الاقتصادية:

- الأزمات المالية التي أصبحت تمر بها الدول من حين لأخر، وتعجز عن مواجهتها.[1]
- الانتقال نحو نموذج اقتصاد السوق وتبني النموذج الليبرالي وتحول النظرة حول دور كل من الدولة والقطاع الخاص في الحياة السياسية والاقتصادية.
انتشار ظاهر الفساد وتفشيها في جل الدول مما تطلب إيجاد فعالية لمواجهته.

الأسباب الاجتماعية:

- تراجع المستوى المعيشي للأفراد في الدول النامية في المجالات الصحية، التعليمية، المالية، وتراجع مستويات التنمية البشرية.
- تفشي ظاهرة الأمية خاصة بين النساء في الدول النامية.

أما من الجانب المعرفي فان التغيرات التالية كان لها دور فعال في تبلور مفهوم الحوكمة:

- ظهور مفاهيم للتنمية، متمثلة في التنمية السياسية، والتنمية الشاملة، والتنمية المستدامة بأبعاد ومستويات جديدة.
- ظهور ما يعرف بالليبرالية الحديثة نهاية الثمانينات، من حيث النموذج بظهور اتجاهات تركز على إدارة الحكومة بواسطة البيروقراطية وإعادة هندسة الحكومة لزيادة كفاءتها.

كما تطرق إلى مشاريع تحديث الدولة من خلال التسيير العمومي الجديد والذي يتميز ببناء علاقة بين الإدارة والمواطن على أساس الزبونية وفق منطق اقتصادي.[2]

المطلب الثاني: الإشكالية التي واجهت الحوكمة

لقد عرف مفهوم الحوكمة الكثير من الإشكاليات منذ نشأته وحتى خلال مراحل تطوره ولعل ابرز إشكالاته إشكالية الترجمة وهل هو مرادف لبعض المفاهيم مثل اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية .....الخ، فالكثير من المفكرين من تطرق إلى هاته الإشكالات والتي تتمثل فيما يلي:

إشكالية الترجمة: فقد عرف نقل مفهوم الحوكمة من اللغة الانجليزية والفرنسية إلى اللغة العربية عدة إشكاليات تتعلق أساسا بتعدد الترجمات من جهة، وعدم تغيرها عن مفهوم حكومة من جهة أخرى.

وقد رأى البعض أن الحوكمة يقابلها في اللغة العربية الحكم الصالح، إلا أن هذا التعريف قيمي معياري إلى حد بعيد لأنه يعبر عن سلوك أخلاقي يتعلق بالإنسان وليس سياسة وممارسة الحكم من طرف الدولة كبناء مؤسساتي، وترجم البعض هذا المصطلح على انه الحكومة، لكن الجميع رفض هذه الترجمة لأنها ارتبطت بشدة بالهيئة الحاكمة.

[1] عروفي بلال،"الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية دراسة حالة الجزائر"، رسالة الماجيستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، 2011_2012، ص33.
[2] سلوى شعراوي،"مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، إشكالية نظرية"، سلوى جمعة وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001، ص01_18.

كما تبنى مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بالقاهرة عبارة"إدارة شؤون الدولة والمجتمع" كمرادف مصطلح الحكومة، نظرا لأنها تعكس أهداف الحكومة، لكن إذا سلمنا بهذا فإنه من الواجب إضافة كلمة القطاع الخاص كطرف فعال في الحكومة، بينما ثبتت هيئة الأمم المتحدة مصطلح الحاكمة، إلا أن هذا المصطلح له دلالاته في التراث الفكري الفقهي السياسي العربي الإسلامي، من خلال مفهوم الحاكمية كله.

ومن المفكرين العرب من رأى بالأخذ بكلمة واحدة كترجمة بدل عبارة كاملة، من خلال ترجمة الحكومة إلى الحكم على الرغم من إدراكهم بان كلمة الحكم لا تعبر عن الجانب المجتمعي للحكومة وتحصره في الدولة.

ونتيجة هذا التجاذب، يرد د. عابد الجابري بان ترجمة الحكومة إلى العربية مع الأخذ بجميع جوانب المفهوم غير ممكن، وقد اقترح أن يتم نصف الكلمة كما هي في اللغات الأجنبية مع كتابتها بأحرف العربية(توفرنس).[1]

1. **إشكالية التعريف:** يقابل تعريف الحكومة ما يقابل بقية التعريفات في العلوم الاجتماعية فمن الصعب وضع تعريف بسيط واضح وشامل لجميع عناصر الظاهرة يمكن تعميمه على جميع المجتمعات.

فكثير ما يضحى الباحث بوضوح معنى التعريف الرغبة في إيضاح جميع عناصر الظاهرة كما قد يفرط في التبسيط ما يعيق الفهم الجيد للظاهرة، وقد صنف أرفودر التعريفات التي تناولت الحكومة إلى ستة محاور:

المحور الأول: يدرس العلاقات بين آليات السوق والتدخل الحكومي والنفقات العامة، ويهدف أساسا إلى الحد من التدخل الحكومي وضبط النفقات العامة والخصوصية.

المحور الثاني: يركز على المنظمات الخاصة ومنظمات إدارة الأعمال.

المحور الثالث: يدعو إلى إدخال مبادئ إدارة الأعمال في الإدارة الحكومية بتطبيق قيم جديدة كقياس الأداء والمنافسة والتمكين ومعاملة الملتقي على أساس انه زبون لضمان الفعالية والكفاءة لكن هذا الرأي أهمل الجانب الاجتماعي للدولة.

المحور الرابع: الحكومة تعبر عن الإدارة الجيدة للدولة والمجتمع وهو امتداد للمحور السابق لكنه يربط بين الجوانب الإدارية والجوانب السياسية من خلال التركيز على القيم الديمقراطية والمؤسسات الشرعية.

المحور الخامس: يرى أن الحكومة تتمثل في إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في مجموعة من الأجهزة والمنظمات، وان كان هذا المحور يشمل جميع الفواعل فإنه مجمل وغير دقيق ولا يوضح المعنى والمقصود بالحكومة.

[1] بلوصيف الطيب، "الحكم الرشيد المفهوم والمكونات"، ورقة بحثية في الملتقى الدولي حول: الحكم الراشد واستراتجيات التغيير في العالم النامي، الجزائر، جامعة سطيف، يومي8_9افريل،2007.

المحور السادس: يرى أن الحكومة تتمثل في إدارة مجموعة من الشبكات السياسية العامة ما هي إلا تفاعلات بين فواعل رسمية وفواعل غير رسمية.

2. **إشكالية النموذج:** تتمثل هذه الإشكالية في مدى تلاؤم مضمون وأفكار الحكومة مع جميع المجتمعات، إذ يرى البعض أنها تعكس منظومة.[1]

المطلب الثالث: أهداف الحوكمة المحلية

تتميز الحوكمة المحلية بمجموعة الإجراءات والقواعد التي تستوجب على المؤسسات تطبيقها والعمل بها وتفعيلها بالشكل القانوني الواجب إتباعه من طرف مجلس الإدارة والعاملين بها وذلك بغية تحقيق جملة من الأهداف التي تجعل منها المتميزة عن باقي المؤسسات ومن بين هذه الأهداف نذكر:

- إعادة تشكل الهيئات الإدارية والرقابية في الشركة.
- تعظيم ثروة المساهمين، وحماية حقوقهم.
- تعزيز الثقة باستقرار اقتصاد الوطني والقضاء على الفساد الإداري والمالي وظاهرة الاحتيال.[2]
- تحسين الشفافية وتخفيض المخاطر من خلال الاعتماد على التبادل النقدي أو التبادل الالكتروني.
- تحسين الحوافز التي تساعد على التحمل الرشيد للمخاطر مثل إصلاح التعويضات والمركبات.[3]
- بناء وسيادة وثقافة الحكومة الجيدة في المجتمع.
- التزام المؤسسات بقواعد العمل.
- تحسين العلاقات بين المؤسسة وكافة الأطراف ذات المصالح المرتبطة بالمؤسسة من مساهمين وعملاء ومقرضين ومديرين وموظفين وموردين والمجتمع المحيط بها.
- تمكين المتعاملين على اتخاذ القرار المناسب.
- إمداد المساهمون بالمعلومات ذات الأهمية الخاصة.[4]
- معالجة الأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية التي شهدها العالم.
- تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي.
- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.
- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المؤسسات.
- التوضيح وعدم الخلط بين المسؤوليات الخاصة لأداء المؤسسات.
- تقييم أداء الإدارة العليا، تعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

---

[1] سلوى شعراوي، مرجع سبق ذكره، ص20.
[2] عمار حبيب جهلوك، مرجع سبق ذكره، ص26_27.
[3] ضياء مجيد المسوي، عولمة الحوكمة المالية، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، 2013،ص16_17.
[4] افروخ رانية، مرجع سبق ذكره، ص19.

- تمكين المؤسسات من الحصول على التمويل المرغوب من جانب عدد اكبر من المستثمرين المحليين والأجانب، وذلك من خلال بناء ورفع درجة الثقة بالمؤسسات.
- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين وقيامهم بدور المراقبين بالنسبة لأداء المؤسسة.
- إنشاء وتوليد الثقة بين أصحاب المصالح والإدارة بما يؤدي إلى تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن.
- تحسين أداء أنشطة المؤسسة وضمان حصولها على الأموال بتكلفة منقولة.[1]
- تقليص الفجوة الناجمة عن عدم المساواة والاحتقان الاجتماعي.
- ضمان مشاركة كل المواطنين في عمليات تنمية الجماعات المحلية.
- العمل على زيادة الإحساس بالملكية المحلية عند مواطني الجماعات المحلية بواسطة الإجراءات وبرامج التنمية المختلفة أي العمل على تنمية الإحساس بالمواطنة.
- المساعدة في بناء جو من الثقة والشفافية والمساءلة اللازمة لتشجيع الاستثمار على المدى الطويل، والاستقرار المالي والنزاهة العمل الذي يؤدي إلى تحقيق النمو المستدام.
- ضمان استمرارية هذه المبادئ لأهميتها ودقتها.
- تقليل من المخاطر المالية والاستثمارية، وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني وتشجيع جذب الاستثمارات وتدفق الأموال المحلية والدولية.[2]

[1] عطا الله وراد خليل، محمد عبد الفتاح العضماوي، الحوكمة المؤسسية المداخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، القاهرة، مكتب الحرية للنشر والتوزيع، 2008، ص36.

[2] بوحنيفية قوي، مرجع سبق ذكره، ص55_56.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن الحوكمة المحلية من خلال التغيرات الجذرية في أسلوب الإدارة العامة فهي تعتبر من القضايا المهمة في المجتمع كما تعد من المواضيع الحديثة التي يتم تناولها في وقتنا.

حيث لا يمكن إرساء نظام الحوكمة المحلية إلا بتوفير بيئة ومناخ ديمقراطي ملائم.

وللحوكمة المحلية أهمية كبيرة في تزايد العديد من اقتصاديات المتقدمة وظهرت خاصة بالانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول العالم، حيث تهدف الحوكمة في محتواها إلى تطوير وتغيير في أداءها وتحقيق الشفافية والمصداقية وذلك بالتطبيق السليم لها.

الفصل الثاني: الإطار النظري لترشيد النفقات العامة

تمهيد:

تحتل النفقات العامة مكانة في ميزانية الدولة حيث تعتبر من المتغيرات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، لان تزايد الإنفاق العام في الدول النامية مرتبط بمتغيرات محلية وعالمية يصعب التحكم فيها، حيث لا يمكن علاج عجز الموازنة العامة من خلال تخفيض الإنفاق العام، بل بترشيد هذه النفقات عن طريق التسيير العقلاني، حيث تشكل دارسة النفقات العامة ركنا أساسيا في الدراسات المالية، إذ تلجا الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر ركيزة مهمة في الدولة وذلك من اجل إشباع وتحقيق مختلف الأهداف في جميع المجالات، حيث يؤثر الإنفاق بشكل كبير في النشاط الاقتصادي للدولة، حيث لكل فرد في المجتمع حاجات ورغبات يسعى للوصول إليها.

حيث سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث وكل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنفقات العامة:

المبحث الثاني: ماهية ترشيد النفقات العامة.

المبحث الثالث: المراحل العملية في ترشيد النفقات العامة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنفقات العامة.

سنتحدث في هذا المبحث على ثلاثة مطالب نتعرف فيهم على مفهوم النفقات العامة في المطلب الأول وفي المطلب الثاني نشأة وتطور النفقات العامة، والمطلب الثالث تقسيمات النفقات العامة.

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة.

لقد اختلف العلماء والباحثين حول مفهوم النفقات العامة وكل عرفها حسب رأيه وحسب البيئة المحيطة به، وقد قدم الكثير منهم العديد من التعريفات والتي وان اختلفت إلا أنها تصب في المعنى نفسه والأهداف نفسها، وعليه ومن أهم المفاهيم المتداولة نجد:

أولا: تعريف النفقات العامة:

فالنفقة **في اللغة:** مشتقة من كلمة نفق وهي تدل على انقطاع الشئ وذهابه ومنه نفقت الدابة أي ماتت، ونفق البيع أي راج، وذلك انه يمضي فلا يكسد ولا يقف، وسميت النفقة لأنها تمضي لوجهها، ويقال انفق الرجل، أي ذهب ما عنده، ورجل منفاق أي كثير الإنفاق.[1]

وقيل أن الإنفاق هو بذل المال ونحوه في وجه من وجوه الخير، والفقر والإملاق، وفي تنزيل العزيز: قال تعالى:"قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكتهم خشية الإنفاق وكان الإنسان قتورا".

العام: أما المصطلح العام فهو لفظ مشتق من الفعل عم، على وزن اسم الفاعل: ومعنى الفعل عم شمل، تقول عمهم الأمر عموما أي كلهم، فالعام هو الشامل وخلاف الخاص، والعامة خلاف الخاص.[2]

اصطلاحا: تعرف النفقات على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة.[3]

كما تعرف بأنها المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الدولة أو إحدى المؤسسات العامة وذلك من اجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق المالح العامة.[4]

وتعرف أيضا بأنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من اجل إشباع الحاجات العامة، أو هي كل الأموال التي تصرفها الدولة من اجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين، وتأخذ أشكال متعددة حيث أنها يمكن أن تتمثل في نفقات مرتبات الموظفين أو دفع أجور المقاولين أو منح الإعانات.

---

[1] باسم احمد عامر، "نظرية الإنفاق في ضوء القران الكريم"، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2007، ص25.
[2] كرودي صبرينة، "ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي"، أطروحته دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، ص03.
[3] سوزي عدلي ناشد، "المالية العامة"، مصر، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص27.
[4] علي العربي وعبد المعطي عساف، "إدارة المالية العامة"، الكويت، للنشر والتوزيع، ص32.

كما يعرفها البعض على أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام (الدولة أو إحدى تنظيماتها) قصد تحقيق منفعة عامة.[1]

ثانيا: أركان النفقات العامة:

- **الشكل النقدي للنفقة العامة:** إن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم سابقا، كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من اجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع.[2]
- **أن تصدر النفقة العامة عن الدولة أو عن شخص معنوي (عام):** وفقا لهذا الركن، لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة إلا إذا صدر من شخص عام. ويقصد بالأشخاص العامة الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، والولايات في الدول الاتحادية، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات والمدن والقرى في الدول الموحدة.

وعلى هذا فان النفقات التي ينفقها أشخاص خاصة، طبيعية أو اعتبارية، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام.[3]

واعتمد الفكر المالي على معيارين للتميز بين النفقة العامة والخاصة، يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق، وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني أو الإداري، ويعتمد المعياري الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة، وهو ما يسمى المعيار الوظيفي أو الموضوعي.

1. **المعيار القانوني و الإداري:** يعتمد مؤيدي هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق والتي تحدد طبيعة النفقة، وما إذا كانت عامة أو خاصة، فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام، الشخص المعنوي العام، وهي الدولة أو الهيئات العامة القومية والمحلية والمؤسسات العامة.[4]
2. **المعيار الوظيفي (الموضوعي):** يعتمد هذا المعيار على الفكرة الاقتصادية و الاجتماعية التي تأخذ في حسابها تطور الدولة، واتساع نطاق نشاطها، حيث تتحدد طبيعة النفقات العامة طبقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات العامة، وبناءا على هذا المعيار تعتبر نفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية، أو إذا قام بها بعض الأشخاص الذين تفوضهم الدولة في استخدام سلطتها السيادية.

- **أن يكون الإنفاق العام محققا لمنفعة عامة:** إن معيار التفرقة بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص، هو أن الإنفاق الخاص يستهدف تحقيق نفع خاص وإشباع حاجة خاصة، في حين أن الإنفاق العام يستهدف تحقيق نفع عام وإشباع حاجة عامة، رغم أن مفهوم تحقيق النفع العام

[1] بلال عوايشة، فاطمة ناصر، "الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، علوم الاقتصاد والتسيير، 2016، ص31_32.
[2] محمود عباس الوادي، "مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، 2010، ص105.
[3] سوزي عدلى ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، مدرس الاقتصاد والعلوم المالية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 2000، ص29.
[4] فليج حسن خلف، "المالية العامة"، عالم الكتاب الحديث، عمان_الأردن، 2008، ص92.

وإشباع الحاجة العامة يختلف حسب دور الدولة وطبيعة ممارستها للوظائف التي تؤدي إلى خدمة المجتمع وتحقيق المصالح والنفع العام.[1]

المطلب الثاني: نشأة وتطور النفقات العامة:

مر الإنفاق العام عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بالعديد من المراحل التي تحدد فيها مفهومه حسب دور الدولة والوظائف التي تقوم بها، وكان هذا التطور بين المذاهب الاقتصادية المختلفة.[2]

أولا: الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي.

تميز الفكر الكلاسيكي بالتقييد الضيق لدور الدولة، حيث لم يعطي الكلاسيكي أية أهمية لدراسة طبيعة ومحددات الإنفاق العام بين مختلف القطاعات الاقتصادية، ويعتبر ادم سميث **Adam Smith**[3] من بين أهم المفكرين الذي دعا إلى عدم تدخل الدولة، وكانت نظريته للإنفاق العام بأنه غير منتج من حيث خلق الثروة، ولذلك لم يقبل فكرة أن الإنفاق العام يخلق الطلب الفعال بل انه يحول الثروة من القطاع الخاص إلى العام أي لأغراض غير منتجة، وقد وافقه العديد ممن جاءوا بعده أمثال **David Ricardo**[4] ويرى **Jean Baptiste Say**[5] أن الإنفاق العام لا يختلف من حيث المبدأ عن الاستهلاك الخاص، ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة ودعا إلى تقييد حجم الإنفاق العام لتوفير رأس المال، كما أن **Jean Stewart Mill**[6] قيد تدخل الدولة للصالح العام وعارض في نفس الوقت تدخل الدولة خارج الحدود التي وضعها ادم سميث.

مما سبق يتضح أن الفكر الكلاسيكي حول مفهوم النفاق العام يتمحور حول حياده وتقييد حجمه، إضافة إلى الاهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة وإقرار أولوية النفقات في التقدير.

ثانيا: الإنفاق العام في الفكر الكينزي.

تضمن كتاب الاقتصاد الشهير **«Jean Meynard Meynes»**[7] نقدا شديد للنظرية الكمية للنقود، وتطلب الأمر حينئذ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات العامة وتزايد الاهتمام بها كونها تؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية، ويرى كينز وأتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمية تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي

---

[1] فليج حسن خلف، نفس المرجع، ص92.

[2] الصديق ناصر الشائبي، مقال بعنوان :"الإنفاق العام ودور الدولة في الماضي والحاضر"، مصر، 2009/05/18،الموقع الالكتروني:.http// :www.ceolibya.com/inc/print.php ?id=3135

[3] ادم سميث، أب الاقتصاد الحديث ولد في 1723/6/5،اشتهر بكتابيه" نظرية الشعور الأخلاقي والتحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم و كتاب ثروة الأمم"

[4] دافيد ريكاردو، أستاذ في علم الاقتصاد وعمل في نفس المجال، ولدفي 1772/4/18، وقد اشتهر بقيامه بشرح قوانين توزيع الدخل الوطني في الاقتصاد الرأسمالي وله النظرية المعروفة بقانون"قانون الميزة النسبية"، توفي في 1823/12/11عن عمر يناهز 51 سنة.

[5] جون باتيست ساي، ولد في ليون 1767/1/5، ويعتبر من أنصار المذهب الحر في القرن19 واعتبر الخدمات تمثل ثروة كالأموال المادية، ويخلص قانونه في علم الاقتصاد في عبارة"العرض يخلق الطلب الخاص به"، توفي في 1832/11/14 بباريس.

[6] جون ستيوارت ميل، هو فيلسوف واقتصادي بريطاني، ولد في 1806/5/20، من ابرز مؤلفاته"مبادئ الاقتصاد السياسي"، وقد نشر خلال 14 سنة العديد من المقالات والكتب التي تناول فيها قضايا فلسفية وسياسية واقتصادية، توفي في 1873.

[7] جون مينارد كينز، اقتصادي انجليزي ولد في 1883/6/5، هو مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود"سنة1936،وكانت الكينزية مساهمة في أزمة الكساد العالمية 1929، توفي عام 1946/4/21.

تساهم في زيادة الطلب الكلي[1].وبالتالي فان للإنفاق العام دور كبير في الرفع من الطلب الكلي من خلال:

1) **زيادة الطلب الاستهلاكي:** ويتم ذلك من خلال إعادة توزيع الدخول بين الأفراد توزيعا قريبا إلى المساواة، إلى جانب قيام الدولة تقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخول المحدودة مجانا وبأسعار رمزية.
2) **زيادة الطلب الاستثماري:** فعند ارتفاع معدل البطالة تقوم الدولة بإقامة مشاريع استثمارية، إضافة إلى تقديم إعانات للمستثمرين الخواص من خلال تخفيض سعر الفائدة أو تخفيض نسبة الضرائب.

ثالثا: الإنفاق العام في الفكر النقدي.

ارتكزت النظرية النقدية على العديد من الافتراضات حيث ركزت على كمية النقود والسياسة النقدية بدلا من السياسة المالية، وبالتالي كان رأي المدرسة النقدية معارض لاستعمال السياسة المالية وخاصة جانب الإنفاق العام في حل الأزمة باعتباره السبب المولد للتضخم، ويرى النقديون انه لا يمكن علاج العجز في الموازنة العامة دفعة واحدة وفي الأجل القصير، بل ينبغي تبني سياسة اقتصادية صارمة هدفها التخفيض التدريجي لنسبة هذا العجز بالنسبة للناتج الإجمالي، وذلك بتطبيق إجراءات تخفيضيه على الإنفاق العام الجاري خاصة في شقه الاجتماعي لأنه في رأيهم يعيق معدلات النمو وكذلك تخفيض الاستثمارات العامة.

رابعا: النفقات العامة في الإسلام.

لقد رسم الإسلام الخطوط العريضة للنفقات العامة، وكانت أوجه الإنفاق العام النقاط التالية:

- **العطاءات:** وهي ما يدفع من بيت المال كمعاش للمسلمين، وقد اتبع الخليفة الأول إلا تفضيل مسلم على أخر في العطاء أي مبدأ المساواة، في حين اتبع الخليفة الثاني مبدأ التفضيل، حيث وضعت القوائم الخاصة بترتيب المسلمين حسب نسبهم من الرسول صلى الله عليه وسلم والسبق في الإسلام وحسب الأثر في الدين.
- سد حاجة الفقراء المسلمين.
- تقوية الجيش وبناء الحصون وفك الأسرى منهم.
- التكفل بأيتام المسلمين والعجزة والمستضعفين.
- إعتاق الرقيق والقضاء على ديونهم.
- بناء الصناعات الحربية اللازمة.
- الإنفاق على دور العلم والمكتبات وخاصة في عصر النهضة في بغداد ودمشق والقاهرة.
- شق قنوات الري وبناء السدود لحفظ الماء والاستفادة منها.

[1] الطلب الكلي عبارة عن المبالغ المتوقعة إنفاقها من اجل اقتناء الأغراض الاستهلاكية والاستثمارية أو من اجل زيادة الإنتاج والتشغيل.

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة.

تتخذ النفقات العامة صورا متعددة ومتنوعة، ويزداد هذا التنوع بتزايد وظائف الدولة وتزايد مظاهر تدخلها في الحياة العامة للمجتمع، وبما أن الأنواع المتعددة للنفقات العامة تختلف فيما بينها سواء من ناحية مضمونها أو من ناحية أثارها الاقتصادية ونتائجها المالية، فقد وضع علماء المالية العامة تقسيمات متعددة للنفقات العامة ونبين فيما يلي أنواع هذه التقسيمات التي تجتمع في فئتين أساسيتين وهما: التقسيمات الاقتصادية، والتقسيمات الوضعية.

- **التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة:**

1) **تقسيم النفقات العامة حسب الوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة:**

يقوم هذا التقسيم في جوهره على فكرة مبسطة وهي تجميع كل مجموعة من الخدمات ذات الطبيعة الواحدة تبعا للوظائف الأساسية التي تؤديها الدولة، ووفقا لهذا التقسيم يمكن التميز بين ثلاثة أنواع مختلفة وهي: الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاجتماعية، والوظيفة الاقتصادية.

أ) **النفقات الإدارية:**

وهي النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وهي تشمل على نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل الأساسي، واهم بنود هذا النوع من النفقات هي نفقات الدفاع الوطني.

ب) **النفقات الاجتماعية:**

وهي التي تنصرف إلى تحقيق أثار اجتماعية معينة بين الأفراد وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والرعاية الصحية للأفراد، بالإضافة إلى تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة (تقديم المساعدات والإعانات لذوي الدخل المحدود، والعاطلين عن العمل...الخ) واهم بنود هذه النفقات العامة تلك المتعلقة بمرافق التعليم، الصحة، الثقافة، والإسكان.

ج) **النفقات الاقتصادية:**

وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات عامة تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات الهادفة إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات، والري والصرف، محطات توليد الطاقة الكهربائية، إلى جانب تقديم الإعانات الاقتصادية للمشروعات العامة والخاصة.

والتقسيمات السابقة للنفقات العامة على سبيل المثال لا الحصر، لأنه يمكن الإمعان في كل تقسيم من بينها والوصول إلى تعدد أنواع النفقات العامة وتفضيلها على نحو اكبر، وذلك بتقسيم كل نوع من الأنواع المتقدمة إلى عدة أنواع تبعا لتعدد الأغراض التي تدخل في كل تقسيم منها.

2) **النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:**

أ. **النفقات الحقيقية أو الفعلية:**

ويقصد بها تلك النفقات التي تصرفها الدولة في مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالرواتب والأجور والمهمات اللازمة لتسيير المرفق العام، سواء التقليدية أو الحديثة التي يقتضي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية.

فالنفقات العامة هنا تؤدي إلى حصول الدولة على مقابل للإنفاق (عمل، خدمة، سلعة)، كما تؤدي إلى خلق دخول جديدة يجب إضافتها إلى باقي الدخول المكونة للدخل القومي.

ب. **النفقات التحويلية:**

يقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، إنما تمثل تحويل لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، مثال ذلك الإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة: كالضمان الاجتماعي والإعانات ضد البطالة والشيخوخة وإعانات غلاء المعيشة، والإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الخاصة بقصد حملها على تخفيض أسعار منتجاتها، وتستهدف الدولة من هذه النفقات إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة الطبقة الفقيرة، ومن الواضح أن النفقات التحويلية لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر دون أن تضيف إليها شيئا، فهي بمثابة إجراءات لتحويل الدخول من فئات اجتماعية معينة إلى فئات أخرى.

3. **النفقات العادية وغير العادية:**

يقصد بالنفقات العادية تلك النفقات التي تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في موازنة الدولة كرواتب الموظفين، وتكاليف صيانة المباني والأجهزة العامة ونفقات التعليم والصحة ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها من النفقات التي تظهر بصفة منتظمة في موازنة الدولة، ولا يعني هذا أن كمية أو حجم هذه النفقات يجب أن لا يتغير من موازنة إلى أخرى حتى توصف بالعادية، بل يكفي أن تتكرر بنوعها في كل موازنة حتى ولو اختلف مقدارها من وقت إلى آخر حتى تعتبر نفقات عادية.

أما النفقات غير العادية فهي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في موازنة الدولة بل تدعو الحاجة إليها في فقرات متباعدة تزيد عن السنة أي تأتي بصفة استثنائية لمواجهة ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة في وقت محدد مثال ذلك النفقات الحربية، ونفقات إصلاح الكوارث الطبيعية ونفقات إنشاء السدود والخزانات وتعبيد الطرق وتأسيس الأساطيل التجارية وغيرها.

ولهذا التقسيم فائدته وخطره، وتتمثل فائدته في التكرار الدوري للنفقات العادية مما يمكن للحكومة من تقديرها تقديرا قريبا من الصحة، وتدبير الأموال اللازمة لسدادها من الإيرادات العادية وأهمها الضرائب، أما النفقات غير العادية وباعتبارها تحدث بصفة عرضية واستثنائية فإن سدادها يكون عادة من إيرادات غير عادية كالقروض العامة والإصدار النقدي الجديد، أما خطره فيكمن في لجوء الحكومة كلما تحقق عجز في الموازنة إلى عقد قروض عامة بحجة

إجراء نفقات غير عادية عندما لا تكفي لتغطيتها مواردها العادية وتخصيص موازنة غير عادية لذلك.

وأمام الملاحظات والانتقادات الموجهة لتقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية، فقد اتجه الفكر المالي الحديث إلى التمييز بين نوعيين من النفقات العامة: النفقات التسيير وهي تلك النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة كالرواتب ونفقات الصيانة وغيرها، والنفقات الرأسمالية أو الاستثمارية ويقصد بها تلك النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية في المجتمع كنفقات إنشاء المشروعات الجديدة من طرق وغيرها.

4. **النفقات المركزية والنفقات المحلية:**

إن تقسيم النفقات العامة إلى نفقات مركزية ونفقات محلية يعتمد على معيار نطاق سريان النفقات العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع كافة أو سكان إقليم معين داخل الدولة من النفقة العامة، وتكون النفقة المركزية إذا وردت في موازنة الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها مثل نفقة الدفاع والعدالة والأمن.

أما النفقات المحلية وهي النفقات التي تقوم بها الولايات أو ما يسمى بالمجالس المحلية كمجالس المدن والبلديات والتي ترد في موازنات هذه الهيئات، وتخدم بالأساس احتياجات هيئة محلية معينة مثل الإنفاق على إيصال مياه الشرب والكهرباء إلى المدن والمناطق والبلديات.

وتختلف اتجاهات الدول اختلافا فيما بينا فيما يتعلق بتوزيع المرافق المختلفة، وبالتالي النفقات العامة بين الدولة والهيئات المحلية كما تختلف هذه الاتجاهات في الدولة نفسها من زمن إلى آخر، ويرجع هذا الاختلاف إلى الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بكل دولة في كل زمن معين.

- **التقسيمات الوضعية للنفقات العامة:**

هي تلك التي تتبنها الموازنات العامة للدول المختلفة استنادا إلى الاعتبارات الواقعية أو العملية، وخاصة الاعتبارات الإدارية أو الوظيفية التي تدعو في الغالب إلى عدم الالتزام بالتقسيم العملي للنفقة.

ويهتم التقسيم الإداري للنفقات العامة بتوزيع النفقات العامة تبعا للهيئات الإدارية التي تقوم بها، وبغض النظر عن أوجه النشاط والوظائف التي تقوم بها هذه الهيئات، وقد اخذ على التقسيم الإداري صفته الإدارية البحتة وعدم اهتمامه بتجميع النفقات حسب موضوعها.

أما التقسيم الوظيفي فهو يهتم بتقسيم النفقات العامة حسب الوظائف التي تقوم بها الدولة دون الاهتمام بطبيعة النفقة، وهذه الطريقة تسمح بجمع كافة النفقات التي تهدف إلى تحقيق نفس الغرض في قسم واحد حتى ولو كانت موزعة على عدة وزارات أو مصالح، ويميز هذا التقسيم في كونه لا ينظر إلى مشتريات الدولة في حد ذاتها وإنما ينظر إليها في نطاق الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه من ورائها.

ويلاحظ أن التقسيم الوظيفي هو الصورة الغالبة في الوقت الحاضر في موازنات الدولة المختلفة.[1]

المبحث الثاني: ماهية ترشيد النفقات العامة.

هذا المبحث كباقي المباحث السابقة يحتوي على ثلاثة مطالب كل مطلب يدخل ضمن ترشيد النفقات العامة ومفاهيم النفقات العامة ومراحل تطورها في المطلب الأول سنتطرق إلى مفهوم ترشيد النفقات العامة والمطلب الثاني نتعرف على نشأة وتطور ترشيد النفقات العامة أما المطلب الثالث سيكون حول عوامل نجاح ترشيد النفقات العامة.

المطلب الأول: مفهوم ترشيد النفقات العامة

تعددت مفاهيم ترشيد النفقات العامة نظرا لتعدد الاتجاهات والرؤى، ولإعطاء توضيح أكثر سوف نتعرض من خلال هذا المطلب سنتداول أهم التعريفات فيما يخص ذلك:

تعريف الترشيد:

الترشيد لغة: في المعنى اللغوي هو من فعل رشد، رشدا، ورشادا أي اهتدى واستقام، أما إذا قلنا فلان رشيد أي انه صائب وحكيم وقراره رشيد.[2]

كما أن الرشيد هو الهادي إلى الطريق القويم الذي حسن تقديره في ما قدر والذي ينساق إلى غاياته على سبيل السداد، أي مطابق للعقل والحق والصواب"سياسة رشيدة".[3]

أما لفظ"ترشيد"أو"إرشاد" أي توجيه وهداية إلى الخير والصلاح ودلالة إلى الطريق الصحيح والرشاد هو نقيض الضلال.[4]

الترشيد اصطلاحا: يأخذ اصطلاح"الترشيد" معناه من مصطلح"الرشد" بمعناه الاقتصادي الذي يعبر عن التصرف بعقلانية وحكمة، وعلى أساس رشيد، وطبقا لما يملي به العقل، ويتضمن الترشيد أحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية المتوفرة.[5]

ويطلق اصطلاح الترشيد على ترشيد الاستثمار، ترشيد استخدام الطاقة، ترشيد الاستهلاك، ترشيد الإنفاق العام الذي هو جوهر موضوعنا هذا.

ترشيد النفقات العامة:

يعتبر ترشيد النفقات العامة من المعاني والمفاهيم التي حظيت بنصيب من الاهتمام من مختلف الآراء والتحليلات وتعددت التعريف بشأنه وسوف نتطرق إلى بعضها.

[1] الدكتور محمد خالد المهايني،"محاضرة في المالية العامة"، المعهد الوطني للإدارة العليا الدورات التحضيرية،2013.
[2] المنجد في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنانن2001، ص555.
[3] العلامة الشيخ احمد رضا، معجم متن اللغة، المجلد الثاني، منشورات مكتبة الحياة، لبنان، 1987، ص590.
[4] المنجد في اللغة العربية، مرجع سبق ذكره، ص555.
[5] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، لبنان، 2008، ص399.

فيقصد بترشيد الإنفاق العام "العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبذير والإسراف إلى أدنى حد ممكن، لذا فان ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف، يمكن تحديد نطاقه إذا زاد الإنفاق إلى مستوى أعلى بكثير عن موارد الدولة ... أو انخفاض إنتاجية الإنفاق إلى أدنى حد ممكن."[1]

كما يعرف ترشيد الإنفاق العام على انه "تحقيق اكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة."[2]

واعتماد على معايير أكثر دقة يأتي تعريف ترشيد الإنفاق العام على انه "التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع" ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشا عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع، فالفعالية تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وتترتب هذه الأهداف وفقا لأهميتها.[3]

كما أن الفعالية يمكن تعريفها على أنها قياس مدى تحقيق الأهداف، ويتطلب هذا المفهوم مقارنة المخرجات مع الأهداف المطلوب تحقيقها والأساليب المتبعة في تحقيقها...[4] وفعالية النفقات العامة "هي حجم الأهداف المنتظرة من خلال الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج إنفاقي معين مقارنة بالأهداف المحددة مسبقا."[5]

أما الكفاءة فهي علاقة نسبية بين التكلفة والناتج أو بين المدخلات والمخرجات فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات وللكفاءة بعدين:[6]

الأول: كفاءة المخرجات: وتعني تحقيق قدر اكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات، وعلى هذا فهي تقاس بنسبة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المتوقعة عند قدر معين من المدخلات.

الثانية: كفاءة المدخلات: وتعني تحقيق قدر معين من المخرجات بقدر اقل من المدخلات، ومن ثم فهي تقاس بنسبة المدخلات الفعلية إلى المدخلات المتوقعة عند قدر معين من المخرجات، عندما تكون مخرجات الإنفاق العام قابلة للقياس الكمي، أما إذا كانت تلك المخرجات ذات طابع اجتماعي فيمكن الاعتماد على مقاييس وسيطة، فبرامج الإنفاق العام تبدأ بالحصول على مدخلات

[1] محمد عبد المنعم عفر واحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،1999،ص 72.

[2] درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990_2004، أطروحة دكتورة دولة، كلية علوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص171.

[3] محمد عمر أبو الدوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، ص44.

[4] عطا الله وراد خليل، دراسة تحليلية لتقييم أداء الوحدات الحكومية من منظور محاسبي، مجلة ندوة الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق، 2005، ص120.

[5] François ecolle .op.cit. P225.

[6] محمد عمر أبو دوح، مرجع سبق ذكره،ص44.

مثل العمل ورأس المال...، للقيام بأنشطة معينة مثل علاج المرضى، تعليم الأطفال...الخ، بهدف الحصول على مخرجات نهائية كتحسين الصحة والارتقاء بالمستوى الثقافي، ولما كان من الصعب قياس هذه المخرجات بدقة من الممكن استعمال مقاييس وسيطة مثل عدد المرضى/ لكل طبيب، وعدد الطلبة/ لكل معلم.

وعلى العموم فان ترشيد الإنفاق العام هو اعتماد الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة دون الإسراف ولا تبذير مع التركيز على ضرورة تحقيق الأهداف المرجوة من خلال كل عملية إنفاق.

المطلب الثاني: نشأة وتطور ترشيد النفقات العمومية

لقد مر مفهوم تطور ترشيد النفقات العامة منذ نشأته بعدة نقاط ومراحل عرف خلالها الكثير من التطورات التي جعلت منه محل النقاش وتبادل الآراء لفترة معينة بل ولفترات طويلة حولته من مفهوم ضيق إلى أوسع المفاهيم في الجانب الاقتصادي، هذه المراحل كل رسمت في حدودها أهداف تسعى جاهدة إلى تحقيقها والترشيد منها، وهو الأمر الذي تطلب مراحل جمة والتي نذكر من بينها:

- **مرحلة التوازن المالي والرقابة المحاسبية:** قبل عام1920. وتهدف ميزانية اعتماد والبنوك لتحقيق الرقابة السندية على الإنفاق العام كما تعمل على توازن الميزانية من الناحية المالية دون إحداث فائض أو عجز في ميزانيتها، وذلك من خلال القيام بالقسيم الإداري وتخصيص النفقات.
- **مرحلة التوازن الاقتصادي:** 1930_1950. ومن خلال تقسيم الميزانية إلى ميزانية جارية تمول من الضرائب وميزانية رأسمالية تمول من القروض العامة، وهذا ما يعكس التطور في الدور الوظيفي للإنفاق العام والاعتماد عليه في توجيه الاقتصاد الوطني والسماح بتمويل الإنفاق الاستثماري عن طريق القروض للنهوض بالبنية التحتية، حيث انه يزداد كلما زادت مساهمته في إدارة الاقتصاد الوطني وتخليصه من أزمة التضخم.
- **مرحلة الرقابة التقييمية وإبراز الدور الوظيفي للدولة:** 1950_1965. وتطورت هذه المرحلة في توصيات توفر الأولى التي نصمت تقسيم ثانوي، حيث تم تقسيم وظائف ومشروعات مع الاعتماد على ميزانية الاعتماد والبنوك كتقسيم ثانوي، حيث تم تقسيم وظائف الدولة في الأمم المتحدة 1958، إلى خمسة عشرا وظيفة تضمنتها خمس مجموعات رئيسية هي: الخدمات العامة، الدفاع، الخدمات الاجتماعية، الخدمات الاقتصادية، والنفقات غير المبوبة، وتعكس هذه المرحلة تطورا جديدا في مفهوم ترشيد الإنفاق العام، حيث ركزت على الدور الوظيفي للدولة وأهملت الرقابة المستندية.
- **مرحلة ظهور الوظيفية التخطيطية والإدارية للميزانية:**1965_1980.[1] حيث شملت مفهوم ترشيد النفقات العامة من خلال دمج بين التخطيط والميزانية في عملية واحدة لعدة سنوات، كما ظهرت ميزانية الأساس الصفري التي شملت أيضا عملية التخطيط.

[1] بلال عوايشة، مرجع سبق ذكره، ص46.

الإنفاق العام بشكل كبير التي ركزت على تحديد الأهداف واعتماد البرامج في الإنفاق والرقابة التقييمية.

- **مرحلة ظهور الخصخصة والفصل بين الاعتبارات الاجتماعية واعتبارات الفعالية:** بعد عام1980.[1]

المطلب الثالث: عوامل نجاح ترشيد النفقات العامة وظاهرة تزايده وترشيده.

أولا: عوامل نجاح ترشيد النفقات العامة

يوجد العديد من العوامل التي تؤدي إلى نجاح عملية ترشيد النفقات العامة نلخصها فيما يلي:

- **تحديد الأهداف بدقة:** لنجاح وزيادة ترشيد النفقات العامة ينبغي تحديد الأهداف بدقة والقيام بمراجعة شاملة للاختصاصات الجهاز الإداري، لإبعاد الغموض وهو المشكل الوحيد الذي تواجهه البرامج الحكومية، وينبغي حصر الاختصاصات الرئيسية من اجل جمع الأهداف كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة التي تم تنفيذها لتحقيق هذه الأهداف.[2]
- **تحديد الأولويات:** تقوم على مجموعة من المبادئ وهي:
- تحديد خطورة المشكلة التنموية وانعكاساتها السلبية على الأفراد.
- عامل الزمن: فالزمن له دور أساسي في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع، فينبغي انجاز المشاريع والبرامج في وقت قصير.
- عامل الخبرة: فخبرة ومهارة الأشخاص هي عامل رئيسي في نجاح وزيادة ترشيد النفقات العامة فالأفراد يشكلون عنصر هام في زيادة وتطور الاستثمارات والمشاريع التنموية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي في الدولة.[3]
- **القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام:** ينبغي قياس كفاءة وفاعلية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات، يجب أن تخضع الوحدات الحكومية للمساءلة عند تقديم للمواطنين الخدمات والبرامج والمشاريع، كما يرتكز تقييم الأداء على ثلاثة محاور وهي:
- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية التي تثمن النتائج المتوصل إليها وأثرها على مختلف مناحي الحياة.
- استغلال الموارد البشرية التي يعتبر العامل الإنساني عنصرا رئيسي ويلعب دور مهم في تنامي المشاريع والبرامج.
- تحسين الخدمات العمومية المقدمة.
- **عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره على مصلحة الفئات الأضعف:** من خلال القيام بتوزيع هبات للفقراء والفئات المحتاجة حيث تقوم الدولة بتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية بتوزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة.[4]

---

[1] محمد عمر أبو دوح، مرجع سبق ذكره، ص46.

[2] خالد المهايني،"الأساليب الحديثة في الإدارة المالية الحديثة"، مجلة إدارة المال العام-التخصص والاستخدام، مصر، المنظمة العربية الإدارية، أعمال المؤتمرات، 2010، ص95.

[3] عثمان محمد، التخطيط_أسس ومبادئ عامة"، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2004، ص94.

[4] محمد شاكر، مرجع سبق ذكره، ص301.

- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: ضرورة توفر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية، ولكي تكون هذه الرقابة على برامج الإنفاق العام مجدية، لابد أن تكون منطلقاتها منسجمة إلى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف.[1]

ثانيا: ظاهرة تزايد النفقات العامة وترشيدها

بعد زيادة المتصاعدة في حجم النفقات العامة من أكثر الظواهر المالية المعروفة في اقتصاديات المالية في الدول، حيث كانت تختلف من دولة إلى أخرى، حيث غيرت هذه الزيادة بما يعرف بالزيادة الظاهرية والزيادة الحقيقية للنفقات العامة.

حيث تعرف الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات المستهلكة لإشباع حاجاته العامة.

- **الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:** لقد كان وراء زيادة النفقات العامة العديد من الأسباب منها الأسباب الخفية والتي لا تعرفها إلا الدولة وأسباب أخرى ظاهرة يستطيع المواطن البسيط إدراكها وملاحظتها والتي جعلت النفقات العامة في تزايد مستمر ومن أهم هذه الأسباب نذكر:

- تدهور قيمة النقود: انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات الذي يتأثر بزيادة وارتفاع الأسعار، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة النفقات العامة للدولة من اجل إشباع حاجات ورغبات المواطنين، حيث يرجع انخفاض القوة الشرائية للنقود إلى ظاهرة التضخم التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار والذي ينجم عنها زيادة في كمية السلع والخدمات والتي كان من الممكن الحصول عليها بمقدار اقل من الوحدات النقدية.
- تغيير قواعد الفنية المالي: يؤدي ذلك إلى الزيادة الظاهرية للنفقات العامة، فقد قاد التغيير في تلك القواعد من الموازنة الصافية الإجمالية إلى تضخم النفقات العامة في الموازنات العامة للدولة.
- اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد سكانها: ويعني ذلك عند احتلال دولة لدولة أخرى يزيد في نفقاتها العامة إلا أن هذه ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي.

- **الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:** وهناك العديد من الأسباب لعل أهمها:

- زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى تزايد الإنفاق العام.
- اتساع الدور الاجتماعي للدول وذلك من خلال تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الدخول على الأفراد من قبل الدولة.
- تغيير الدور السياسي عن طريق إقامة الدولة لمجموع من الخدمات لاكتساب رضا الطبقات الأكثر عددا، وأيضا تزايد في الخارج مما زاد في المشاركة في المنظمات الدولية والإقليمية التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

[1] بلال عوايشة، مرجع سبق ذكره، ص49.

- اثر الحرب حيث تزايد الحروب يؤدي إلى ارتفاع النفقات العامة.[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، ص439.

المبحث الثالث: المراحل العملية في النفقات العامة

إننا من خلال هذا البحث سنحاول دراسة أثار النفقات العامة وأهدافها بمعنى ردود الفعل حول ما ستخلفه النفقات من أثار وما ستحققه من غايات وأهداف، وكذا مراحل تنفيذها أين سنتطرق في المطلب الثاني خطوات ومراحل تنفيذها على الواقع الملموس، أما في المطلب الثالث سنرى علاقة الحوكمة المحلية بترشيد النفقات العامة، أين نحاول التماس علاقة الحوكمة المحلية وأثارها في ترشيد وعقلنة النفقات العامة.

المطلب الأول: أثار النفقات العامة وأهدافها.

إن لمفهوم النفقات العامة تأثيرات مختلفة تتجلى على مختلف مجالات الحياة المتعددة، والتي تختلف تأثيرها من دولة إلى أخرى حسب مدى تدخل الدول في الاقتصاد وحسب وظائفها المختلفة، ولنفقات العامة الكثير من الأهداف التي تأمل الدولة في تحقيقها والتي تسعى إلى الوصول إليها فبعد الآثار التي تتركها النفقات العامة سواء المباشرة وغير المباشرة الأمر الذي يجعل من أهدافها تستبعد خطوة خطوة.

أولا: أثار النفقات العامة

تختلف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة حسب دور الدولة ووظيفتها تكون الآثار بالمعنى الواسع اثر واضحا، واثر الإنفاق العام يكون بداية أولى في تأثيره على المتغيرات الاقتصادية وهذا ما يطلق عليه الأثر المباشر وخلال فترة تفاعل هذه الآثار لتولد تأثير غير مباشر.[1]

أولا: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة: هي تلك التي تحدثها النفقات العامة على عوامل عدة تتمثل بطبيعة هذه النفقات والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، والآثار المباشرة نذكرها:

- **أثار النفقات العامة على الإنتاج:** ونميز في أثار الإنفاق على الإنتاج بين أثار تكون في المدى القصير وأثار تكون في المد الطويل، بالنسبة للمدى القصير ترتبط أثار الإنفاق بتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عبر الدورات عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، أما بالنسبة للمدى الطويل فتختلف أثار الإنفاق العام على الإنتاج والدخل تبعا لطبيعة هذا الإنفاق.
- **أثار النفقات العامة على الاستهلاك:** توزع الدولة على الأفراد أجور ومرتبات حيث يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتوفير كل مستلزماته لتحسين مستواه المعيشي، وللنفقات العامة على الاستهلاك صورتان:

- شراء الدولة لسلع الاستهلاكية وذلك للقيام بخدمات لسير المرافق العمومية (شراء الأجهزة، الصيانة للمباني الحكومية...الخ).
- توزيع الدولة للدخول، حيث يخصصها الأفراد ومقابل لخدمة قد أدوها حيث يخصصها الأفراد في الاستهلاك.[2]

[1] نوازاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف، اقتصاديات المالية العامة، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص61.

[2] عبد اللاوي محمد إبراهيم، مطبوع لمجموعة من المحاضرات في مقياس المالية العامة، 2016، ص30.

- **الأثر المباشر على الدخل القومي:** وذلك من خلال:
- اثر الإنفاق العام في الدخل القومي.
- اثر الإنفاق العام في الميل إلى الادخار.

يولد الإنفاق العام المنتج إلى زيادة الدخل القومي وهذا يعني تعزيز القدرة الادخارية للأفراد، ويولد الإنفاق العام الموجه لدعم أسعار الاستهلاكية إلى انخفاض تكاليف شراءها مما يعزز القدرة الادخارية للفرد والمجتمع.

- **الأثر المباشر على مستوى الاستخدام:** يعتمد مستوى الاستخدام على قرارات المنظمين في المشاريع التي تحدد بدورها حجم الإنتاج، واعتبر الدورة الاقتصادية في حالة انتعاش وتترك اثر كبير في مستوى الاستخدام مما يجعل الإنفاق العام كأداة مؤثرة تسعى لخلق التوازن في هذا المتغير.

أما في حالة الانتعاش حيث يزداد إنفاق الأفراد مما يزيد في الطلب على السلع والخدمات، حيث تحاول السلطات التقليل من إنفاقها ومواجهة التضخم.

ثانيا: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة: سنتطرق للأثر غير المباشر للنفقات العامة في المخطط التالي الذي يوضح زيادة هذا الإنفاق فيوضح هذا المخطط إن زيادة الإنفاق العام ينتج زيادة في الدخل ومن ثم زيادة في التوزيع ومع افتراض من الميل الحدي للاستهلاك بسبب عدم إشباع رغبات وحاجات ذوي الدخل الثابت.

ومنه يزداد الطلب ويتم امتصاص السلع ويضطر المنتجون لمواجهة الطلب المحفز بزيادة استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة هذا ما يسمى اثر مضاعف، وإدخال معدلات وتجهيزات إنتاجية وهذا ما يسمى بأثر معجل.[1]

[1] نوازاد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص66.

الشكل(4): يمثل أثار النفقات العامة.[1]

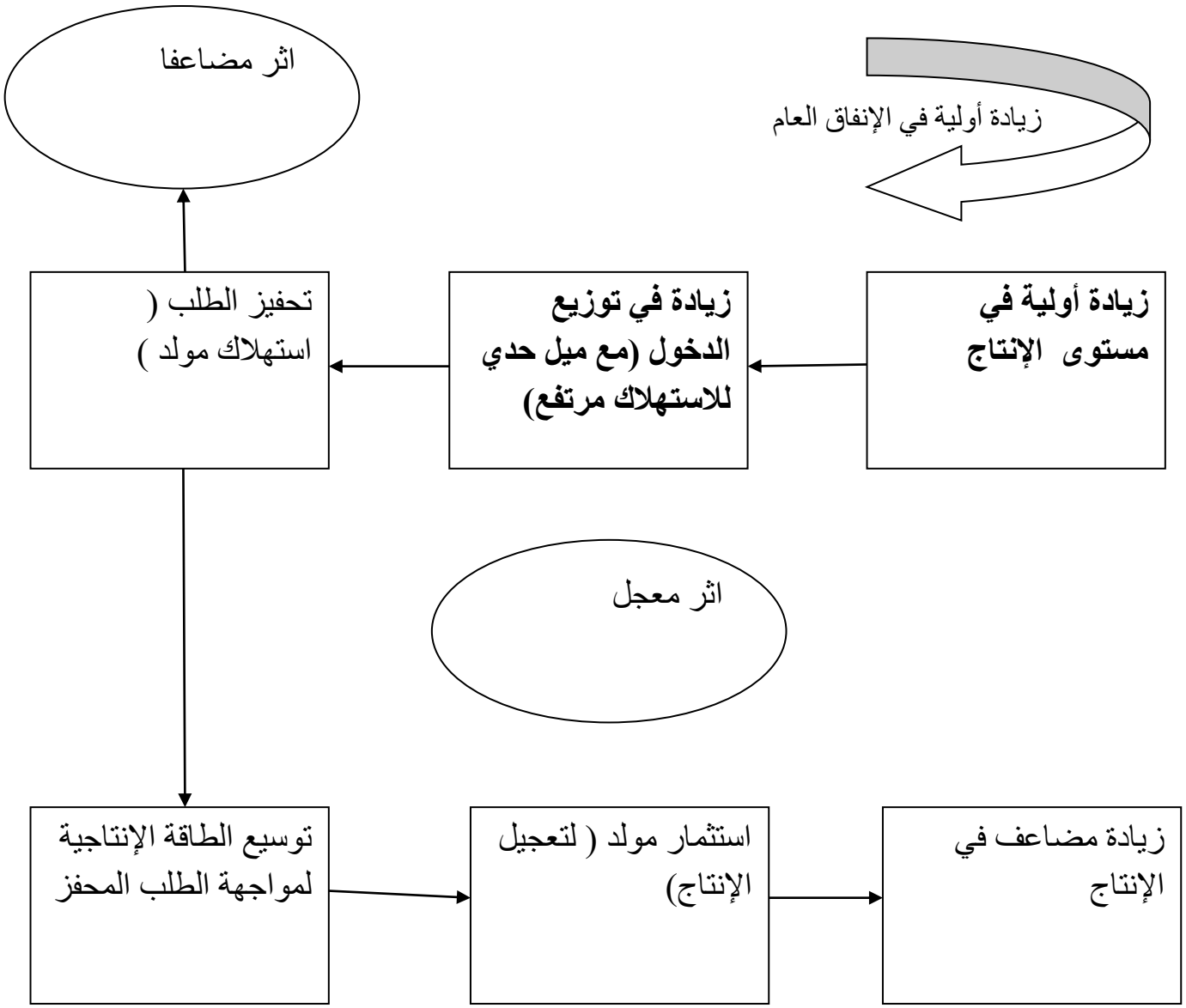

[1] نوازاد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص66.

ثانيا: أهداف النفقات العامة:

كل مفهوم سواء كان اقتصادي أو سياسي إلى وله أهداف يسعى إلى تحقيقها والوصول إليها والنفقات العامة غيرها من المفاهيم لها أهداف كثيرة تطمح إلى تحقيقها ومن أبرزها نذكر:

- يسعى الإنفاق العام لتحقيق أقصى للمنفعة الاجتماعية فلا يجوز أن يوجهها الإنفاق إلى نفع فرد أو طائفة معينة من الأفراد.
- يتحقق الإنفاق عندما تتساوى المنافع مع الإنفاق الحدي في كل حالة من حالات الإنفاق العام، وقد يكون هذا الهدف عسير التحقق ولكن ليس من الصعب تصوره كما أن إتباعه يؤدي إلى نتائج عملية مهمة.
- تقوم السلطات العامة وتسعى جاهدة باتخاذ أنجع الوسائل لتحقيق الهدف من الإنفاق المخصص لكل مرفق.
- كما يحقق الإنفاق العام لسلطات بتوفير امن داخلي والعدل والمساواة للأفراد والمجتمعات.[1]
- حيث تعتبر التنمية من الأهداف الرئيسية التي من وراءها تقوم الدولة بإنفاق جميع مداخيلها وذلك من اجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية، حيث تعتبر هي الغاية الوحيدة الأساسية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والوصول إلى انسب الطرق والوسائل من اجل إحداث تغيرات وتطورات عليها، وتبديلها نحو الأفضل من خلال قيام الدولة بإنفاق مداخيلها، وذلك من اجل تحسين ظروف معيشة الأفراد وكذا تطور البلاد ورقيها وازدهارها.

حيث ان التنمية تعني التغيرات اللاهيكلية التي تحدث في المجتمع في جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية وثقافية تشمل في خلق أوضاع جديدة ومتطورة، وتعتبر أيضا أنها عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها حماية حقوق وحرياته الأساسية.[2]

والتنمية هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى.

والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة.[3]

فالتنمية تعتبر من الأساسية التي تتطلب جهد وتسيير عقلاني من قبل الرؤساء سواء في المؤسسة أو في الدولة بكاملها، لان التسيير والنظام يلعبا دورا مهما لتحقيق التنمية والتطور في الدولة، حيث أن التنمية تشمل أساسا الجانب الاقتصادي وذلك بتحقيقها معدلات مرتفعة من خلال قيامها بالإنفاق على جميع متطلباتها من اجل تحسين المستوى المعيشي، كما ينبغي القيام بالتسيير الجيد لهذه النفقات وعدم تبذيرها وإسرافها بل وضعها في أشياء تفيد المجتمع.

---

[1] حسين عمر، اقتصاديات لكل قارئ، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1997، ص25.

[2] طالبي يمينه، الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة ولاية البيض، مذكرة ماستر في شعبة العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وتنمية، ص39.

[3] خنفري خيضر، تمويل تنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحته دكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم السياسية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، 2014، ص08.

المطلب الثاني: مراحل تنفيذ النفقات العامة.

إن النفقات العامة عي عملية تحتاج في تنفيذها إلى مجموعة من المراحل المتتبعة والمتجانسة فيما بينها والتي من دونها أو غياب مرحلة قد يؤدي إلى عدم تنفيذها وعرقلة سيرها وهذه المراحل تتمثل فيما يلي:

المرحلة الأولى: المرحلة الإدارية: في هذه المرحلة تتم ثلاثة عمليات:

- **أولا: الالتزام:** يعد الالتزام الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين.[1]، أي بعبارة أخرى الالتزام هو أن تتعهد هيئة عمومية بتحمل عبء معين تصبح بموجبه الدولة مدينة للغير، كإبرام صفقة أو تعيين موظف أو إقراض... وغيرها، وتمنح صلاحية التعهد للأمر بالصرف المكلف بتسيير الفصل المحتوي للاعتماد، ومنه فالالتزام هنا يعتبر إداري. كما أن ينشأ الالتزام نتيجة واقعة معينة يترتب عليها التزام الدولة بإنفاق مبلغ ما. مثال ذلك أن تتسبب سيارة حكومية في إصابة مواطن مما يضطر الدولة على دفع مبلغ تعويض، ومنه فالواقعة هنا مادية وغير إدارية. وفي كلتا الحالتين فان الارتباط بالنفقة يعني القيام بعمل من شأنه أن يجعل الدولة مدينة. ويمكن تصنيف الالتزام إلى التزام قانوني والتزام محاسبي:

1. **الالتزام القانوني:** هو التصرف الذي يقوم به الأمر بالصرف لتحقيق منفعة أو خدمة تؤدي إلى إنشاء الدين، ويأخذ هذا النوع عدة أشكال منها:
   - نفقات ناتجة من جراء تطبيق نصوص تشريعية (تعيين موظف).
   - نفقات ناتجة عن إبرام عقد أو صفقة عمومية من قبل الأمر بالصرف.

2. **الالتزام المحاسبي:** وهو الالتزام اللاحق للالتزام القانوني ويمثل التعبير العددي له وترجمته إلى محاسبة تسمح للمراقب المالي التحقق من مدى تطابق النفقة مع الاعتماد المرخص به. وكذلك شرعية النفقة والجدير بالذكر أن الالتزام بالنفقة سواء تعلقت بنفقات التسيير أو الاستثمار يتطلب إعداد بطاقة الالتزام من طرف الآمر بالصرف وترفق هذه البطاقة بالوثائق الثبوت (سند طلب، فاتورة شكلية).

ثانيا: التصفية: وهي تحديد المبلغ المترتب دفعه والذي يعتبر دينا نتيجة هذا الالتزام ويتم خصمه من الاعتماد المقرر في لميزانية مع ضرورة التأكيد على أن الدفع بعد الانتهاء الأعمال، وذلك حتى تتمكن الدولة من تحديد المبلغ الدين على نحو فعلي، والتصفية تمر بمرحلتين:

1 إثبات الخدمة المقدمة: وهي التأكد من أن المستفيد الذي يطالب بدينه قد التزم بكل الواجبات التي فرضت عليه.

2 التصفية في حد ذاتها: وهي تتمثل في تقدير القيمة الصحيحة لدى الهيئة والتحقق فيما إذا كان هذا الدين مستحقا.

ثالثا: الأمر بالدفع: "يعد الأمر بالدفع أو تحرير الحوالات الإجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية". المادة 21 من القانون 90-21. تتمثل مرحلة الأمر بالدفع في الأمر الكتابي الذي

[1] المادة 153 من قانون المالية سنة 1993 المؤرخ في 1993/01/19 ج ر عدد4، صادرة في 1993/01/20، ص9.

يواجهه الآمر بالصرف إلى المحاسب العمومي يأمره فيه بدفع النفقة العمومية. والجدير بالذكر ان المراحل الثلاث السابقة هي من مهام الآمر بالصرف.

المرحلة الثانية: المرحلة المحاسبية: وفيها تتم المرحلة الأخيرة لتنفيذ النفقة العمومية وتتمثل في مرحلة الدفع.

الدفع حسب نص المادة 22 من القانون 90-21 والتي تنص "يعد الدفع الإجراء الذي يتم بموجبه إبرام الدين العمومي". والدفع هي المرحلة المحاسبية، يراقب بصددها المحاسب العمليات الإدارية السابقة ليتأكد من توفر الإعتمادات المالية الكافية.

- سلامة إدراج النفقة في الفصل المعني.
- انجاز العمل المقصود بالدفع.

بعد ذلك يقوم المحاسب بتحرير حوالة دفع ليصب المبلغ في الحساب البنكي أو البريدي أو بواسطة حوالة بريدية لفائدة المعني.

المطلب الثالث: علاقة الحوكمة المحلية بترشيد النفقات العامة

إن العلاقة التي تربط بين مفهومين أساسيين هو التفكير في التغير نحو الأفضل من اجل تحقيق رفاه ورقي للمجتمعات من اجل تحقيق أهدافهم ومتطلباتهم التي تختلف من شخص لأخر، مما يعني أن الحوكمة المحلية هي علاقة السلطة بين الحكومة والشعب، والنفقات العامة هي زيادة الكفاءة الإنفاق إلى درجة أعلى وذلك من اجل تحقيق نفع للمجتمع والتخلص من التبذير والإسراف، والقيام برقابة على هاته النفقات، كما يتطلب مشاركة المواطنين في الحكم لاسيما الفئة الفقيرة لتطبيق معنى المساواة والعدل، وجعلهم قادرين على تحمل المسؤولية والدفاع عن حقوقهم والتعليق بآرائهم وإعطائهم حرياتهم.

كما تعمل الدولة في إطار تطبيقها لمفهوم الحكم من منطلق علاقتها بالنفقات العامة عن طريق مشاركة الأفراد في المجتمعات في عملة التنمية وذلك بغية الإصلاح والتطور وقيامها بتطبيق مجموعة من المبادئ والمعايير التي تعتبر من أساسيات بناء الحوكمة.

حيث فشل اقتصاديات الدولة وتدنيها وظهور أزمات على مستوى جميع الجوانب خاصة الجانب الاقتصادي دفع الدولة إلى تطبيق بشكل صحيح وصادق لمفهوم الحكم.

وظهر مفهوم الحكم من خلال تنامي الحديث عن ظاهرة تبذير المال العام المحلي وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، حيث اتسع مفهوم الحوكمة ليجسد ويتضمن أهم أسس تسيير العقلاني والرشيد لنفقات الدولة ليشمل الرشادة في استعمال الموارد المتاحة في سبيل تحقيق التنمية ليراعي مصالح البلاد.

ونظرا للعلاقة الوطيدة بين الحكم والنفقات العامة وكأسلوب للتسيير وإدارة الرشيدة ونظرا لما يطرحه من آليات تظهر كأهم موضوع لتثمين النفقات العامة والعمل على تخفيضها.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم التطرق إليه في موضوع النفقات العمومية وترشيدها نستنتج ان ظاهرة الترشيد يقصد بها الحصول على أعلى إنتاجية بأقل قدر من الإنفاق، ولا يتحصل على هذا الا إذا قامت الدولة بالتقليل من التبذير والإسراف في الاستخدام.

كما يعتبر ترشيد الإنفاق عن الإدارة الكفوءة لموارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتحقيق التنمية.

حيث أصبحت النفقات أداة الدولة التي تستخدمها في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات فهي بدورها تعكس كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

1.المراجع باللغة العربية:

1.1الكتب:

1- العلامة الشيخ احمد رضا، معجم متن اللغة العربية، المجلد الثاني، منشورات مكتبة الحياة، لبنان، 1987.

2- أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم، أبو ظبي، سلسلة النشر التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة.

3- إسماعيل شعلي، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005.

4- أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.

5- المجند في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001.

6- باسم احمد عمر، نظرية الإنفاق في ضوء القران الكريم، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2007.

7- بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان_الاردن20011.

8- حسن احمد الشافعي، الحوكمة في التربية البدنية والرياضية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.

9- حسن العلواني، اللامركزية في الدول النامية من متطور أسلوب الحكم المحلي الراشد، في كتاب: مصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006.

10- حسن كريم إسماعيل وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

11- حسين عمر، اقتصاديات لكل قارئ، القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1997.

12- زهير عبد الكريم الكايدا، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.

13- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، مصر، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.

14- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، 2010.

15- ضياء مجيد المسوي، عولمة الحوكمة المالية، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، 2013.

16- عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، المجلد الأول، مصر، 2007.

17- عبد اللاوي محمد إبراهيم، مطبوعة لمجموعة من المحاضرات في مقياس المالية العامة، 2010.

18- عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية، الإسكندرية، الدر الجامعية للنشر.

19- عبد النور ناجي، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة، عنابة، مديرية جامعة باجي مختار النشر والتوزيع، 2010.

20- عثمان محمد، التخطيط_ أسس ومبادئ عامة، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2004.

21- عصمان حسام الدين، محاضرات في حوكمة الشركات، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.

22- عطا الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح العضماوي الحوكمة المؤسسية المداخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، القاهرة، مكتب الحرية للنشر والتوزيع، 2008.

23- علي العربي وعبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، الكويت، للنشر والتوزيع.

24- عمار حبيب جهلوك، النظام القانوني لحوكمة الشركات، دار نيوز الطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

25- فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث، عمان_الأردن.

26- محمد جمال الدين ودكتور محمد الكازة، حوكمة المؤسسات الرياضية دور الجمعيات العمومية في تفعيل الرقابة واتخاذ القرار في المؤسسات الرياضية، دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة، الإسكندرية، مصر، 2012.

27- محمد خالد المهايتي، محاضرة في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العليا الدورات التحضيرية،2013.

28- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، لبنان، 2008.

29- محمد عبد المنعم عفر واحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعية، مصر، 1999.

30- محمد عمر أبو الدوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز عجز ميزانية الدولة، الإسكندرية: دار الجامعية، 2006.

31- محمد مصطفى سلمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2008.

32- محمود عباس الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان_الأردن. 2010.

33- مصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006.

34- نوازاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي،اقتصاديات المالية العامة، عمان،الطبعة الأولى،دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006

35- يوسف ازروال، الحكم الراشد في الجزائر الأسس النظرية وأدوات التجسيد، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2016.

2.1الرسائل والمذكرات الجامعية:

1- افروخ رانية، حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات، دراسة حالة شركة ليانس للتأمينات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، 2015.

2- بسام سامي، المساءلة كآلية لتفعيل الحوكمة المحلية، دراسة حالة بلدية ورقلة مذكرة ليسانس، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2013.

3- بلال عوايشة وفاطمة ناصر، الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، علوم الاقتصاد والتسيير، 2016.

4- خنفري خيضري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحته الدكتورة فرع التحليل الاقتصادي، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011.

5. خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية دراسة حالة ولاية البيض، مذكرة ماستر في شعبة العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وتنمية.

6- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990_2004، أطروحته دكتوراه دولة، كلية علوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004.

7- رجراج الزوهير، التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحته ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012_2013.

8- رويبة صديق خضرة، مدى مساهمة ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية في تطبيق الحوكمة دراسة حالة مؤسسة رويبة.

9- سلوى شعراوي، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، إشكالية نظرية، سلوى جمعة وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2011.

10- طالبي يمينه، الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة ولاية البيض، مذكرة ماستر في شعبة العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وتنمية.

11- عائشة تقية، أهمية الحكم الراشد في تفعيل الأداء داخل الجماعات المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر في رسم السياسات العامة، 2015.

12- عروفي بلال، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية دراسة حالة الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، 2011_2012.

13- كرودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحته دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نفوذ وتمويل.

14- نصر الدين لبان، دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، 2012.

3.1 الملتقيات والمؤتمرات والمباحث الدولية:

1- بروش زين الدين ودهيمي جابر، مداخلة بعنوان"دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري"، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 6_7 ماي 2012، جامعة بسكرة.

2- بلوصيف الطيب، الحكم الرشيد المفهوم والمكونات ورقة بحثية في الملتقى الدولي حولك الحكم الراشد واستراتجيات التغيير في العالم النامين الجزائر جامعة بسكرة، يومي8_9 ابريل، 2007.

3- جميلة العمري ومحمد زرقون، دور المسؤولية الاجتماعية في تفعيل حوكمة المؤسسات، ورقة بحثية للمؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية 6 تجربة للدول الناشئة، جامعة اليرموك، بالمملكة الأردنية الهاشمية، 17_18 ابريل 2013.

4- عاشور مزريق وصورية معمري، حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التجنيد الفعلي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد حيضري، بسكرة، الجزائر، 2012.

5- قوي بوحنيفية، دور حركات المجتمع المدني في تقرير الحكم الراشد، ورقة مقدمة الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتوجيهات، يومي16_17، 2008.

4.1المجلات والتقارير:

1- الاخضري عزي و عالم جلطي، الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات، مجلة الجندول، العدد 27، العراق، مارس 2006.

2- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004.

3- خالد المهايتي، الأساليب الحديثة في الإدارة المالية الحديثة، مجلة إدارة المال العام-التخصص والاستخدام، مصر، المنظمة العربية الإدارية، أعمال المؤتمرات،2010.

4- عطا الله وارد خليل، دراسة تحليلية لتقييم أداء الوحدات الحوكمية من منظور محاسبي، مجلة ندوة الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العالمة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق، 2005.

5- مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد02، جامعة الإسكندرية، 2009.

5.1 المقالات:

1- الصديق ناصر الشائبي، مقال بعنوان: الإنفاق العام ودور الدولة في الماضي والحاضر، مصر 2009/05/18، الموقع الالكتروني:
http // :ww.ceolibya.com/print.pnp ?id=3135

2- فائق مشعل لعبيدي و صباح فيحان محمود، التوجهات التنموية والإدارات المحلية والبلديات- خيارات وتوجيهات- اسطنبول تركيا، يونيو، 2012.

6.1 المواقع الالكترونية:

1- إدريس ولد القابلة، حكامة الإدارة الرشيدة، تم تصفح هذا الموقع بتاريخ 2020/01/29 على الساعة 18:38، نقلا عن الموقع:

Http// : www .marco-ecologie.net/spis.php ?aricle270.

2- الاخضري عزي وغالي جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، تم تصفح هذا الموقع في 2020/06/04 على الساعة 18:38 المقال متاح على الموقع
http// :arbiboumedienne .blogspot .com /2012/03 blog-post_625.htm/

3- بسام عبد الله البسام، الحوكمة الرشيدة دراسة حالة العربية السعودية، بريد الالكتروني: bassant@ipa.edu.sa

4- بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، تم تصفح هذا الموقع2020/07/02 على الساعة 08:00 مقال متاح على الموقع:
http// :sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f23/topic-ti97.htm

5- مركز الحياة التنمية المجتمع المدني، الحاكمية الراشدة جدل لم يحسم بعد، الأردن، جوان 2007، تم تصفح هذا الموقع في 2020/01/29 على الساعة 10:00، مقال متاح على الموقع الالكتروني: www.hayatcentre.org//alhayat/pics/EDRAK/guide.DOC

6- ميلاط عبد الحفيظ، الآليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر والعالم العربي تم تصفح هذا الموقع في 2020/07/05 على الساعة15:00، مقال متاح على الموقع:
http// :sciencesjuridiquesahamontadanet/montadaf4 /topict1 108.htm

7.1 التقارير:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة، أكتوبر 2003.

8.1 المواد والقوانين:

المادة 153 من قانون المالية لسنة 1993 المؤرخ في 1999/01/19 ج ر عدد 4، صادرة في 1993/01/20.

2.المراجع باللغة الفرنسية:

1.2 الكتب:

Francois Ecalle, Maitriser les finance publiques pourquoi, Comment ? economica, Paris, 2004.

2.2 المجلات والتقارير:

1. ambassaador ellen margreth.good gouvernance and développement assistance from danish perpective.partnership for gouvernance.the économie instititute of the world Bank (EDI).washington.D .C.1996.p5.

2. the world Bank. Gouvernance D.C : world Bank.Publicition.1992.p1.

3.2 المواقع الانترنت:

Milohindédégnon.la gouvernance local.
http://www.awepa.org/wp.content/uplooads.milohin.gouvernance-local-possotone.pdf:13/04/2015.